بحث فى
الجلاء الانجليزى عن مصر

وبعثة سير هنرى درمند ولف (١)

احتل الإنجليز مصر — أو أجزاء من أراضى مصر ثلاث مرات خلال القرن التاسع عشر ، وفى المرتين الأوليين كان الاحتلال مرتبطاً بالمسائل والظروف الأوربية أو ناشئاً عنها ، فى حين أنه فى المرة الأخيرة والثالثة كان الاحتلال كبير الصلة بمسائل البحر الأبيض المتوسط بصفة خاصة — وهدفه الأكبر هو تثبيت دعائم النفوذ الإنجليزى نهائياً فى وادى النيل .

وطئت أقدام الإنجليز مصر لأول مرة فى مطلع القرن التاسع عشر ، وذلك لإخراج الفرنسيين من مصر ، حين وجدت الحكومة الإنجليزية أن الأتراك وحدهم — وهم الذين يدعون لأنفسهم حق السيادة على مصر — غير قادرين على إرغام الفرنسيين على الجلاء ، وحين وجدت أن الثورات الداخلية وقوات المماليك عاجزة عن تنفيذ ما ترمى إليه السياسة الخارجية الإنجليزية من تطهير وادى النيل من الاحتلال الأجنبى الفرنسى .

ولم تكن السياسة الخارجية الإنجليزية ترمى فى ذلك الوقت — أى فى مستهل القرن التاسع عشر — إلى نجدة مصر ، أو أن هدفها كان العمل على إنقاذ مصر والمحافظة على ما تمتعت به من استقلال فعلى ، وإنما كانت

---

(١) هذا البحث معتمد إلى حد كبير على ما نشرته الحكومة الإنجليزية من وثائق سياسية فى الكتب الزرق Blue Books — سنتى ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ — ، وعلى ما نشرته الحكومة الفرنسية من وثائق سياسية جمعتها فى الكتاب الأصفر Livre Jaune ، سنة ١٨٩٣ ، وفى مجموعة Documents Diplomatiques Français ؛ وتعد الوثائق التى نشرتها الحكومة الألمانية فى مجموعة Grosse Politik من أهم المصادر التى يرجع إليها فى هذا الموضوع . وهناك بعض الكتب المهمة أشير إليها فى خلال ذلك البحث .

ترى فى بقاء الفرنسيين فى مصر خطراً كبيراً يهدد كيان المستعمرات الإنجليزية فى الشرق ، وينذر المصالح الإنجليزية فى الهند بشر مستطير ، ويعطى لفرنسا قواعد بحرية وتجارية تجعلها تستطيع مطمئنة منافسة إنجلترا فى البحر الأبيض المتوسط وتثير الصعوبات والعراقيل فى سبيلها . وإذن كان على إنجلترا كما وجدت أن تحتل مصر فترة من الزمن ، بعد أن غادرها الفرنسيون ، ولكن الحكومة الإنجليزية والحكومة العثمانية تساءلنا ما هو أمد ذلك الاحتلال ، ومتى يتم الجلاء الإنجليزى عن البلاد .

فى هذه الحالة كانت إنجلترا مرتبطة باتفاقات لها صبغة قانونية دولية ، فهى مرتبطة بتحالفها مع الدولة العثمانية ، ذلك التحالف الذى ينص على عودة مصر إلى سيادة العثمانيين فى الوقت الذى يخرج فيه آخر جندى فرنسى من مصر . فكان على بريطانيا راضية أو كارهة أن تنفذ هذا الاتفاق ، ولكن تنفيذ ذلك الاتفاق لم يكن بالأمر الهين ، فهناك مصالح إنجليزية ترى حكومة لندن المحافظة عليها قبل كل شىء ، وهناك صلات الصداقة مع طائفة كبيرة من المماليك تحتم على إنجلترا رعاية مصالحهم وحمايتهم من انتقام العثمانيين ، فما كانت عداوة العثمانيين للمماليك بأقل من عداوتهم للفرنسيين — كما كان يهم إنجلترا ألا تعود الفوضى إلى مصر مرة أخرى ، فتصبح فريسة لغزو فرنسى آخر ، وتعود المسألة المصرية إلى الظهور من جديد .

وكانت مصلحة إنجلترا تستلزم — كما ترى الحكومة الإنجليزية — احتلال مصر أو أجزاء من مصر ، لتكن السواحل الشمالية مثلا ، لمنع أى دولة أوربية من غزو مصر أو التفكير فى غزوها ، ثم المحافظة على النظام فى مصر ، ثم حماية المماليك ؛ ولذا ترددت الحكومة الإنجليزية فى الجلاء . ولكن نصوص معاهدة أميان بين فرنسا وإنجلترا كانت تقرر بوضوح ضرورة جلاء الإنجليز عن مصر وسواحلها ، وكان نابليون الذى أصبح سيد أوربا حريصاً على تنفيذ ذلك الشرط ، ولذا أرسل سباستيانى إلى مصر ليطمئن إلى انتهاء الجلاء الإنجليزى ، فوجود الجنود الإنجليز فى مصر أمر لا تقبله فرنسا ولا تستسيغه ؛ واضطر الإنجليز أخيراً إلى الجلاء . وكان جلاؤهم ممهداً بلا ريب لارتقاء محمد على حكم مصر ، وللاستقلال

الذى نعمت به مصر فى عهده ، والنهضة الهائلة التى تمت على يديه[١] .

والمرة الثانية التى احتل فيها الإنجليز أجزاء من مصر كانت بعد مضى أربع سنوات من الجلاء الأول ، ولم يكن الغرض المباشر للحكومة الإنجليزية فى هذه المرة احتلال مصر أو القضاء على نفوذ محمد على أو مناصرة المماليك ، وإنما كما يقول مؤرخ هذه الفترة[٢] ، جاء احتلال الإسكندرية نتيجة للظروف الدولية الأوربية وموقف الدولة العثمانية منها . ولذا حين أعادت الدولة العثمانية النظر فى موقفها ، وسلكت مسلكاً يرضى الحكومة الإنجليزية لم يعد لبقاء حملة فريزر الإنجليزية فى الإسكندرية مبرر ، وانتهى الأمر بجلائها بعد أن فشلت مراراً فى احتلال الجهات القريبة من الاسكندرية .

وأما الاحتلال الثالث فلقد شاهده الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ومنذ الوقت الذى وطئت فيه أقدام الإنجليز مصر وهم فى مصر فى أمر مضطرب . وهم فى قلق دائم على ذلك المركز الجديد الذى أصبح لهم فى وادى النيل ، ولم يكن ذلك الموقف بغريب على الدول الأوربية الكبرى ، أو غير معروف لها . ولقد صرح الوزراء الإنجليز بذلك أكثر من مرة وفى أكثر من موقف ، صرحوا بذلك مراراً إلى ألمانيا ، وطلبوا منها فى غير مواربة العون والنجدة والتأييد ، ولكنهم رفضوا بحزم وبقوة أى تدخل من جانب الدول الأوربية منفردة أو مجتمعة ، لحل مسألة مصر أو مناقشتها فى مؤتمر عام . فلقد اعتبرت الوزارات الإنجليزية المتتالية أن دخول الإنجليز مصر واحتلالهم لها قد وضع حدا نهائيا للمسألة المصرية ، وأعاد النظام والأمن إلى ربوع البلاد ، وحافظ على الرعايا الأجانب ومصالحهم . وماذا تتطلب الدول الأوربية أكثر من ذلك ؟ ولقد عجب جرانفل وزير الخارجية الإنجليزية فى سنة ١٨٨٢ كيف لم تقدم الدول الأوربية الشكر لإنجلترا على ما بذلت من مجهود وتكبدت من مشاق ونفقات ، فى سبيل القضاء على الثورة العرابية .

وبالرغم من ذلك تضاربت آراء الوزراء الإنجليز والرأى العام

---

(١) ولقد أجاد فى وصف الظروف الذى دعت إلى ذلك الاحتلال ، وما خالج الإنجليز من تردد فى الجلاء الأستاذ محمد شفيق غربال بك ، فى كتابه The Beginnings of the Egyptian Question .

(٢) محمد شفيق غربال بك ، فى نفس ذلك الكتاب السابق .

الإنجليزى فيما يجب أن يفعل فى مصر: هل يجلو الإنجليز عن البلاد فى وقت قريب ؟ هل تضم نهائيًا لإنجلترا، وتقطع السيادة العثمانية ؟ أو هل يقتصر الأمر على مجرد احتلال مع الاحتفاظ بسيادة السلاطين العثمانيين ؟ أو هل تعلن حماية صريحة على وادى النيل ؟ .

كانت الحكومة البريطانية تحس بضعف مركزها فى مصر، وتشعر بعدم شرعيته من ناحية القانون الدولى ، ولما كانت مقتنعة بأن مصلحتها تقضى بألا تتحدى الدول الأوربية الكبرى التى ما كانت كلها راضية عن الاحتلال ، وخاصة فرنسا التى رأت فى الاحتلال إذلالا وهزيمة لا تقل عن هزيمة سيدان ، وناوءت الاحتلال بكل ما استطاعت من قوة ، وتوالت انتقاداتها واحتجاجها ، ولما كانت الحكومة الإنجليزية لا تبغى كذلك إثارة الأتراك واستثارة سخط المصريين واستيائهم، كان لزاماً عليها أن تعلن من حين لآخر ، وفعلا أعلنت فى كثير من الأحيان فى البرلمان الإنجليزى وأمام الدول الكبرى — لا سيما فى السنوات الأولى للاحتلال — أن ليس فى نيتها البقاء فى مصر ، وأن الجنود البريطانيين سيغادرون البلاد حين تثبت سلطة الخديو ، وتهدأ عاصفة الثورة ، حين يستقر الأمن والنظام نهائيًا ، ثم أضافت إلى ذلك فيما بعد — حين تعتقد اعتقاداً لا يشوبه شك بأن الإصلاحات التى تقوم بها قد ثبتت أصولها وأصبحت باقية راسخة .

ولقد وجدت الحكومة الإنجليزية قبل إعطاء هذه الوعود وبعد إعطائها ، وجدت راضية أو كارهة أن ليس من السهل عليها الوفاء بهذه الوعود التى قطعتها على نفسها والتى واثقت بها الدول الكبرى وأخذتها على نفسها أمام المصريين .

وأما الرأى العام الإنجليزى فتستطيع الحكومة الإنجليزية بسهولة التأثير عليه وتوجيهه فى الناحية التى تريدها ، وخاصة فى مسألة مثل البقاء فى مصر، والمحافظة على بلاد غنية تشرف على طرق مواصلاته العالمية، وعلى جانب كبير من تجارته ، بلاد أصبحت للإنجليز فيها كما يرون ، مصالح مادية واقتصادية كبيرة .

وأما أمام المصريين، فتستطيع الحكومة الإنجليزية أن تقنعهم بسلاح الحجة والبرهان وما عسى أن يجنوا من خيرات فى ظل الاحتلال ، وإلا

فبسلاح القوة ، وخاصة فى وقت فشلت فيه الثورة العرابية ، ونال المصريين لمدة معينة — شاء الله أن تكون قصيرة — بعض اليأس والاستسلام .

وأما أمام الدول الأوربية ، فكما نعرف لم نجد دولة تعمل جادة على إثارة العراقيل أمام الإنجليز إلا فرنسا ، وإلا روسيا فى بعض الأوقات ، وذلك حين تملى مصلحتها الخاصة ذلك . بل بالعكس لقد وجدنا الدولة الألمانية ، ولها من النفوذ الهائل فى أوربا ما لها ، تعمل على تأييد الإنجليز فى مصر وتعضيد الاحتلال ، وذلك إذا استثنينا الفترة ما بين سنتى ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ .

حقيقة لقد وجدت إنجلترا فى السنوات الأولى للاحتلال فريقاً قليلا من المصريين أو ممن يدعون أنهم مصريون ، أو ممن يجدون فى الانضمام إلى جانب الإنجليز مغانم شخصية ، أو ممن وصل بهم اليأس والاستسلام بحيث أصبحوا يجدون أن مصير مصر أصبح من الناحية العملية معلقاً بهوى الدول العظمى وسياستها ، ففضلوا سيطرة بريطانيا .

وجدت بريطانيا فى هؤلاء مؤيدين للاحتلال ، ولكن الحكومات البريطانية لا تستطيع الاعتماد اعتماداً تاماً على ولاء مثل ذلك الفريق ، فهو قليل العدد من ناحية ، وهو غير مستقر من ناحية أخرى ، وأصحابه ذوو مطامع شخصية يؤثرون أنفسهم ومصالحهم قبل كل شىء ، فيميلون حيث تميل هذه المصالح . وإن كان هناك زعيم لذلك الفريق ، فلقد كان نوبار ذلك الرجل ؛ ترأس نوبار باشا ذلك الفريق الذى لم يكن له كيان معروف ولا مبادئ ثابتة ، ذلك الفريق الذى كان يرغب فى بسط الحماية البريطانية على مصر حتى قبل مجىء الإنجليز إلى هذه البلاد . فحين هاجت المسألة الشرقية فى سنة ١٨٧٧ ، وهى مشكلة بقاء الدولة العثمانية ، سافر نوبار باشا إلى لندن واجتمع بالساسة الإنجليز والألمان والأوربيين ليعرف رأى الدول فى أمر مستقبل مصر إذا ما انهارت الدولة العثمانية ، كان نوبار يرى الحرب الروسية التركية لن تكون حرباً محلية ، ولن تقتصر على الدولتين ، ولذا فالدولة العثمانية زائلة لا محالة فهى لن تستطيع الوقوف طويلا أمام روسيا ، وستقوم الحرب عندئذ بين روسيا وإنجلترا ، وستقسم ممتلكات الدولة العثمانية ، وهو يفضل فى هذه الحالة أن تفرض إنجلترا سلطانها على مصر ، ولا مفر من أن يضع والى مصر الخديو إسماعيل — لمصلحته هو الشخصية — نفسه

تحت حماية إنجلترا ، فحماية إنجلترا فى نظر نوبار خير من حماية فرنسية لاستنارة الإنجليز فى الاستعمار ، وهى ممكنة من الناحية العملية ، فالدول الكبرى لن تسلم بحماية فرنسية على مصر . ثم من ناحية ثانية لن تستطيع فرنسا فرض حماية على مصر أمام غضب إنجلترا .

ولقدعجب(منستر) السفير الألمانى فى لندن كيف تصدر مثل هذه الآراء من دبلوماسى مصرى . ولكنه لما كان إنجليزى الميول ، ولما كانت سياسة ألمانيا هى حث إنجلترا على الذهاب إلى مصر ، مدح حكمة نوبار السياسية وبعد نظره !

كان هذا رأى نوبار حين أقاله الخديو من الوزارة . وكانت هناك قلة من المصريين قليلة ترى رأى نوبار . ولما وجد نوبار عدم اكتراث الوزراء الإنجليز لآرائه نعى عليهم جهلهم بأمور مصر ، وقال « إن الأسد البريطانى مستغرق فى نومه إلى درجة أن أنيابه وأظفاره ستسرق منه دون أن يستيقظ(١) » على أن الأسد البريطانى حين هب من نومه اقتنص مصر ، ولكنه لم يكن هادئ البال ، فلقد اختلفت الآراء اختلافاً بينا بالنسبة للمسألة المصرية ومسألة الجلاء .

ففريق قليل العدد من الرأى العام البريطانى يناصر فكرة القومية ، وهو مخلص فى العمل على تحقيقها ، لا فيما يختص بالدول الأوربية المسيحية وحدها ، وإنما فيما يختص بالأمم الشرقية الإسلامية كذلك ، فهو لا يجد غضاضة فى أن تكون مصر للمصريين ، لهم وحدهم الحق فى تقرير مصيرهم وتحديد نوع الحكم الذى يختارونه ، على شرط أن يكون ذلك الحكم ديموقراطياً ، ولذا لا محيص فى نظر ذلك الفريق من الجلاء التام ، عقب القضاء مباشرة على هذه الثورة التى سببت الأزمة وأثارت الفوضى ، وعقب تدعيم سلطة الخديو بحيث يكون مركزه مطاعاً محترماً فى البلاد .

وربما كان يميل إلى هذا الرأى ، رأى مناصرة القومية ، وإنما بتحفظ شديد مستر جلادستون فى قرارة نفسه ، ولا سيما قبل أن يتولى الحكم . على أن هناك فرقاً كبيراً بين أقوال مستر جلادستون ونواياه وسياسته خارج الحكم ،

(١) الوثائق الألمانية Grosse Politik منستر إلى بيلوف وزير الخارجية الألمانية ، ٤ أبريل سنة ١٨٧٧ .

وأعماله وهو متربع على كرسى الحكم . وليس من الغريب جداً أن يقف هذا الرجل مثل ذلك الموقف، فهو قبل كل شىء مسيحى متعصب للمسيحية، فهو إلى رجل الدين أقرب منه إلى رجل السياسة ، وهو معروف بكرهه الشديد للتوسيع الاستعمارى وما يتشعب عنه من مشاكل ، ويرى فيه إرهاقاً للأمة الإنجليزية ، وإضرارا بمصالح إنجلترا الحقيقية ، وسفكاً للدم الإنجليزى فى غير وجه ، فجلادستون إذن من أنصار إنجلترا الصغيرة Little England ، وهو الذى انتقد انتقاداً مرًّا سياسة ديزريلى فى محاولة الاستحواذ على نصيب الخديو فى أسهم قناة السويس ، وحمل حملة شعواء على الخطة التى نسبت لديزريلى فى أنه يرغب فى شراء مصر من الباب العالى[1] . وهو يرى أن مصير الشعوب لا ينبغى أن يفصل فيه بالقوة ، وندد فعلا بأن امتلاك إنجلترا لمصر ما هو إلا خطوة فى سبيل التوسع الاستعمارى الممقوت ، وإنشاء إمبراطورية تمتد فى شمال إفريقية ومنابع النيل وإلى جنوبيها ، ورأى فى المراقبة الثنائية المالية التى فرضتها إنجلترا وفرنسا محاولة غير جديرة للإشراف السياسى على مصر ، وبكلمة عامة نعى على وزارة المحافظين سياستها العاملة على التوسع والقهر ، والسيطرة على مصر . .

عبر جلادستون عن هذه الآراء فيما بين عامى ١٨٧٧ ، ١٨٨٠ ، بدافع الكره الشخصى والحسد لديزريلى والحقد على المحافظين ، تحفزه فى الغالب عوامل الدعاية الحزبية السياسية ، والنزعة الدينية التى سيطرت على عقله وعواطفه خلال هذه المدة التى كان فيها خارج الوزارة ، فلما وصل إلى الحكم سنة ١٨٨٠ ، لم يعمل على تنفيذ المبادئ والأفكار التى نادى بها من قبل ، فهو مقيد بسياسة إنجلترا الخارجية العامة، ولذا لم يجد بدًّا من انتهاج السياسة التى رسمتها والتى طالما ندد هو بها ، فأنكر أولا ما عزى إلى إنجلترا وفرنسا من محاولات لأخذ مصر ، ولم يتردد فى أن يعلن للملأ جميعاً أن سياسة إنجلترا يجب أن تكون المحافظة على ما تتمتع به مصر من استقلال، كما تنص على ذلك الفرمانات المختلفة التى أصدرها الباب العالى . ولكنه أردف ذلك بإعلان آخر بأن الحكومة البريطانية لن تحيد عن مثل هذه

(١) Seton-Watson: Disraeli and Gladstone and the Eastern Question P. 310

السياسة إلا إذا أرغمتها الفوضى فى مصر على انتهاج سياسة أخرى ، كما رأى أن ليس من المصلحة فى شىء أن تحتل مصر قوة إنجليزية فرنسية .

ثم انحدر جلادستون فى تيار السياسة الحكومية التقليدية الجارف ، فنسى نسياناً تاماً أفكاره وآراءه القديمة ، فلقد خطب فى مجلس العموم البريطانى ، وذلك عقب ضرب الأسطول الإنجليزى لمدينة الإسكندرية يقول « نحن لا نؤدى واجبنا إزاء الإنسانية إذا لم نعمل على أن يحل السلام والنظام فى مصر محل الفوضى والاضطراب ، ونحن ننتظر الوقت الذى تساعدنا فيه دول أوربا المتمدينة إذا أرادت ، وإذا لم تنجح مساعينا فى الحصول على تعاون هذه الدول فستقوم إنجلترا بهذه المهمة وحدها »(١) ، ثم أعلن بعد ذلك أن مايدفعه للاهتمام بشئون مصر ثلاثة عوامل : — احترام القانون الدولى الأوربى ، وسلام شرقى أوربا ، والمحافظة على حقوق الخديو الشرعية ، وعدم الرغبة فى زيادة مسئوليات إنجلترا(٢) .

وكان جلادستون يرى إلى جانب ذلك أن لإنجلترا مهمة حضارية فى العالم لا بد لها من القيام بها ، وهى مناهضة الظلم والاستبداد ، ومناصرة النظم الدستورية الديمقراطية ، والعمل على رفع مستوى الشعوب المتأخرة التى تحتاج إلى توجيه وإرشاد ، فإنجلترا فى نظره لا تستطيع أن تقصر فى أداء ذلك الواجب ، ولن تستطيع التخلى عن مهمتها الحضارية ومهمتها السياسية الديمقراطية ، ووجد فى مصر كما سولت له نفسه مجالا لتحقيق هذه المهام .

على أن رئيس الوزارة الإنجليزية كان من الناحية العملية منصرفاً عن كل هذه الأمور ، كما تدل على ذلك خطاباته الخاصة(٣) . كان جلادستون منهمكاً قبل كل شىء فى مسائل السياسة الداخلية ، ومسائل الإصلاح الاجتماعى ، وعلاج مشكلة إيرلند التى ارتبط اسمها باسمه ، وأصبحت أزمة مستحكمة وداء عضالا ، حارت الحكومات الإنجليزية منذ مستهل القرن التاسع عشر إلى الآن فى كيفية علاجه ، وانصراف جلادستون إلى الأمور

---

(١) John Morley: Life of Gladstone. London. 1908.
جزء ٢ ، ص ٢٤١ ، ٢٦٨

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) وهى موجودة بدار الوثائق الإنجليزية العامة Public Record Office . ولم تنشر بعد .

الداخلية جعل معلوماته فى الأمور الخارجية ضحلة وسطحية وقليلة ، وجعله يعهد بها إلى جرانفل Granville ويبعد مسئوليتها وتبعتها دائماً عن نفسه .

والحقيقة أن جلادستون كان حائراً بين مبادئه الدينية المتعصبة ، وأفكاره الخيالية المثالية ، ومعلوماته الضحلة فى السياسة الخارجية ، وبين ما يتطلبه الحكم الفعلى من سياسية عملية رائدها المحافظة على مصالح إنجلترا فى الخارج فهو كما يدعى كاره للمغامرة المصرية ، ووزارته هى التى أقدمت على، إرسال أسطول إلى الإسكندرية وضربها بالقنابل وبعثت الجيوش إلى مصر لاحتلالها . ومبادئه القومية والخيالية تجعله لا يرى حقاً للإنجليز فى البقاء فى مصر ، ولكن عقيدته فى مهمة إنجلترا الحضارية تدفعه على الاستمرار فى احتلال وادى النيل ، ولعدم خبرته بأمور السياسة الخارجيةهو يسرف فى إعطاء وعود للدول الكبرى بالجلاء عن مصر فى أقرب فرصة ، ولكن سياسة إنجلترا العملية ومصالحها وآراء زملائه ترغمه على عدم تنفيذ هذه الوعود . وهو مؤمن بالنظم الديمقراطية ، ولكن لا يرى أثناء وجوده فى الحكم تغذيتها أو تنميتها إلا بين الشعوب المسيحية الأوربية ، وهو يعمل على تحرير المصريين من الاستبداد المحلى ، كما يقول ، ليحل محله استبداداً أوربياً أجنبياً صارماً.

ولكن الوزير الإنجليزى الذى هاله حقيقة ضرب الاسكندرية ، وأفزعه احتلال مصر هو مستر بريت Birght وزير دوقية لانكستر ، فهو متمسك بمبادئ القومية مهما كانت الظروف وهويكره الحرب ، ويرى ألا فائدة منها ، ولذا اختلف اختلافاً شديداً مع مستر جلادستون على المسألة المصرية ، إذ لم ترقه سياسة الوزارة فى التدخل التدريجى ، ولم يجد مبرراً لضرب المدينة العظيمة ، ووجد حجة الحكومة الإنجليزية حجة واهية ، فلا حاجة فى نظره لإرسال الجنود الإنجليز إلى مصر ، ولذا خرج من الوزارة منتقداً سياستها ، غضبان أسفاً .

وهناك فريق ثان من الإنجليز لا يؤمن بفكرة الجلاء المباشر ، وعلى رأسه . الملكة والبرنس أوف ويلز ولى العهد ، وهو فريق الأمبرياليين ، الاستعماريين المولعين بالسيطرة والتسلط ، والذين يرون حق إنجلترا فى عدم التخلى عما وضعت عليه يداها . وربما كان جانب كبير من الرأى العام

الإنجليزى فى صف هذا الفريق ، فتاريخ إنجلترا المعاصر حافل بالرجال الذين تغنوا بمجد إنجلترا وبالإمبراطورية الإنجليزية ، من أمثال ديزريلى وكارليل Carlyle وكنجزلى Kingsley ، ورسكن Ruskin وتينسيون Tennyson

وكانت الخطبة التى ألقاها ديزريلى فى ال Crystal Palace فى سنة ١٨٧٢ فاتحة الأمبريالزم الإنجليزى المعاصر حيث قال إن :

"The Empire was a proff of the commanding spirit of these island"

وكانت هذه الحركة بلا شك رد فعل لظهور الدولة الألمانة وتفوقها فى أوربا ، فلم يكن هناك مناص من الاهتمام بالقومية الإنجلزية وبالإمبراطورية . ووجدت الحركة الإمبراطورية تعضيداً كبيراً كما عرفنا من رجال الأدب والتاريخ ، ومن رجال السياسة ، .من أمثال ديلك Dilke وفرود Froude وسيلى Seeley ، ويهمنا الثلاثة الأخيرون ، لأن كتبهم ظهرت ما بين سنتى ١٨٧٥ ، ١٨٨٥ . فديلك وهو من رجال السياسة كتب تاريخ إنجلترا العظمى Greater Britain ، وسيلى وهو من مؤرخى إنجلترا كتب توسع إنجلترا The Expansion of England ، وفرود كتب الإقيانوسة Oceane .

وكان من السهل على القائلين بهذه الفكرة إثارة الرأى العام الإنجليزى فى صالحهم ، فالطبقات العاملة كانت كبيرة التعضيد لحركة الأمبريالزم ، إذ فيه فتح لأسواق جديدة ، وفيه فتح مجال للعمل ، ومعالجة لمشكلة البطالة ، فالمسألة الاقتصادية كما يرى ذلك الفريق حافزة لبقاء الإنجليز فى مصر . وعمل على تشبثهم بالبقاء ، الضرائب الجمركية العالية التى فرضت على البضائع الإنجليزية الذاهبة الى أوربا ، وبعد ذلك ، هناك مزاحمة المصنوعات الألمانية . والطبقات العاملة بطبيعتها أسرع الى التأثر بالأعمال المدوية ، بضرب الإسكندرية وحادثة فاشودة مثلا ، أكثر من الطبقات الأخرى حتى الحاكمة منها . فلقد كانت أعمال البطولة والقوة والسيطرة أكثر تأثيراً وأسرع انطلاقاً الى عقول هذه الطبقة من الناس التى كانت تعنيها هذه المظاهر وهذه الأعمال الداوية أكثر مما تهمها مبادئ الحرية ومعانى الاستقلال وحقوق الشعوب المهضومة فى الحياة والكرامة . وستعمل بعض الكتب والمقالات التى نشرت أو ستنشر ، كما عملت بعض الصحف المؤيدة للاستعمار على

تعضيد المحافظين ، وتحبيذ سياسة الأمبريالزم وإظهارها فى مظهر عاطفى إنسانى خلاب أمام الرأى العام الإنجليزى يأخذ بمشاعره وينال تأييده .

كتب كبلج عن الهند ماضيها وحضارتهاوقصصها وعجائبها ، وكتب ملنر عن مصر وأشاد بالأعمال الحضارية التى قام بها الإنجليز على ضفاف النيل ، وكتب تشرشل عن حرب النهر Rivex watr وأعمال البطولة ، وكذا بادن باول وفيتز باترك — ستعمل هذه الكتب على استثارة غرائز التملك والتوسع ، وإهاجة شهوة الاستعمار والسيطرة — كما أن انتشار الصحافة الرخيصة بين طبقات الشعب الإنجليزى كانت كذلك عاملا على نمو الأمبريالزم الإنجليزى ، فى ذلك الوقت . واذا أضيف إلى هذا ، التنافس الشديد بين الدول الكبرى على الاستعمار ، وكتابات المؤلفين الاجتماعيين ، ونظرية دارون فى بقاء الأصلح ، وكذا النظرية البيولوجية السياسية التى تقول بحق الدول الكبيرة فى ابتلاع الدول الصغيرة ، وأن الشعوب الضعيفة يجب أن تموت وتفنى أمام الدول الكبيرة . كل ذلك كان أثره على الرأى العام الإنجليزى مشهوداً .

وهذا الفريق يرى من الطبيعى تعزيز مركز إنجلترا فى أوربا وفى الخارج ، وكانت حركته نتيجة لنمو القومية الإنجليزية ورد فعل لظهور الدولة الألمانية وتفوقها فى أوربا ، ولنمو رأس المال فى إنجلترا بعد أن أوصد أمامه كثير من أسواق أوربا ، فمن سنة ١٨٧٥ إلى سنة ١٩٠٠ نما رأس المال الإنجليزى إلى الضعف ، كذلك المنافسة التجارية الفرنسية والألمانية لإنجلترا وإقامة الحواجز الجمركية ، هذا أثار الاستعمارية الإنجليزية إلى التمسك بحقوقها .ولقد تأسست فى إنجلترا الجمعية الاتحادية الاستعمارية The Imperial Federation League للقيام على خدمة المصالح الاستعمارية الإنجلزية وتنميتها . وكان يؤيد هذه الجمعية بعض أساطين رجال السياسة الإنجليزية من أمثال مستر جوزف تشمبرلن ، ولورد روزبرى .

وأخذ يتضاءل حزب إنجلترا الصغيرة ، واضمحلت أراء كبدن والمانشستر سكول Manchester School ، وضعفت نظرية التجارة الحرة ، كما ضعفت الفكرة العالمية ، وسيطر الروح الحربى ، ونبغ الاستعماريون مثل تشمبرلن الذى كان عضواً نابهاً فى حزب الأحرار ، ثم اشترك فى حكومة

الاتحاديين Unionists ، ظهر مركز تشمبرلن ممتازاً بين الأمبرياليين .

وكانت النظرية الاستعمارية التى دعا إلى اعتناقها وروّج لها نظرية صبغتها اقتصادية ، فهو يرى ضرورة احتفاظ إنجلترا بممتلكاتها والزيادة عليها ، فكان يرى أن التجارة الإنجليزية تتبع العلم الإنجليزى أين يحل ، وأن المستقبل هو للإمبراطوريات الكبرى ، فيقول فى سنة ١٨٩٧ « نحن نعتقد فى عظمة الإمبراطورية ، نحن لا نخشى توسعها ، ونحن نرى أن الشعب كالفرد تماماً نعظم شخصيته وتعلو ، إذا كانت عليه مسئوليات عظيمة وواجبات ضخمة » .

وقبل تشمبرلن بفترة قصيرة نادى سير تشارلز ديلك « بأن مسألة مصر لا تحل إلا باستقلال الخديو ، أو باحتلال بريطانيا ، وإنى موقن بأنه يجب الحصول على مصر مثلما يجب المحافظة على الهند »(١) .

ومن أقوى القائلين بالإمبراطورية لورد روزبرى ، وهو من كبار الأحرار ، سيطر على وزارة الخارجية حيناً من الزمن ، وتزعم الأحرار وقتا ما . دحض لورد روزبرى الفكرة التى قال بها فريق من المفكرين والساسة الإنجليز ، بأن الامبراطورية البريطانية متسعة أكثر مما ينبغى ، وقال بضرورة الزيادة فى هذه الممتلكات ، وبين أن الحكومة الإنجليزية لا يجب أن تنظر إلى الحاضر فحسب بل إلى المستقبل دائماً ، وأن هناك دولا تعمل على التوسع ، وتسعى حثيثاً وراء المغانم ، وتشرئب إلى التملك ، وتحن إلى السيطرة والغلبة ، فيجب أن تحرز إنجلترا قصب السبق فى هذه الميادين ، ويرى فوق ذلك أن لإنجلترا فى العالم رسالة حضارية ، ومهمة إنسانية لا مناص من القيام بها ، بل ويجب تأديتها على أكمل وجه ، فلا بد أن تسود اللغة الانجليزية والثقافة الانجليزية والنظم الانجليزية ومظاهر الحياة الانجليزية فى هذه الجهات من العالم التى يرفرف عليها العلم الإنجليزى ويجب أن تحافظ إنجلترا على ذلك التراث وتحميه .

ولقد غالى فريق الامبرياليين الانجليز فى اعتقاداته الاستعمارية ، فقال إن الانجليز هم بطارقة العالم الدينيين ! ! وأنهم استعماريون لا لأنهم أرادوا ذلك أو يريدون ، ولكن لقانون عالمى إلهى يوجههم ويهديهم إلى أداء

(١) Seton-Watson: Disraeli and Gladstone ص ٢٧٧ .

ذلك الفرض المقدس ، كما يدعون .

ويؤيد هذا الفريق بطبيعة الحال رجال الحرب ، فهم يرون أن الحرب ، بالرغم من كل أضرارها وسيئاتها ، تغذى فى الفرد والشعب روح الجرأة والاحتمال ، وتبعث فيه حب التضحية ، واحتقار الموت فى سبيل الوطن ، وفى سبيل المجد القومى أو أى مبدأ مقدس . ولهذا الفريق أيضا أنصاره من رجال البحرية ، فهم لا يتكلمون إلا عن الحرب ، ويتمنونها صادقين ، فالحرب فرصتهم الوحيدة ، فلها دربوا ، وإياها انتظروا ، لينالوا المجد والشرف والمكافأة المادية(١).

وهذا الفريق ، فريق « احكمى يا بريطانيا العالم » يرى من الطبيعى عدم سحب الجنود البريطانية من مصر فى وقت قريب ، بل يبقى الجنود الإنجليز فيها ما بقى للإنجليز نفوذ فى العالم ، ويجب أن تتوطد المصالح البريطانية توطيداً ما يضمن « لصاحبة الجلالة ملكة المملكة المتحدة وإمبراطورة الهند التفوق السياسى الدائم على ضفاف وادى النيل .

وفريق ثالث يرى أن تسير الضرورات السياسية خطة إنجلترا فى الحاضر والمستقبل ، فتعمل على حفظ توازن القوى فى البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة بعد زيادة نفوذ فرنسا فى ذلك البحر ، فهو يرى أن الظروف السياسية فى ذلك البحر ، تملى على إنجلترا فرض الحماية البريطانية على مصر ، أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، فإن خرجت فرنسا من تونس نظرت إنجلترا فى أمر الخروج من مصر ، وإن عادت فرنسا عادت إنجلترا . ولكن ، لكى يكون نظام الحماية له صبغته العملية القانونية الدولية ، هذا يستلزم بطبيعة الحال موافقة الدولة التى يفرض عليها النظام وموافقة الدول الكبرى ، أو على الأقل عدم معارضتها ، وما كان ذلك بالأمر الهين فيما يختص بمصر .

فمصر من الناحية القانونية الدولية تابعة للدولة العثمانية ، ولا يمكن بسط حماية أجنبية على أى جزء من أجزائها دون موافقتها ، ودون موافقة الدول التى أمضت معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ثم هناك اختلاف كبير بين مركز مصر الدولى ومركز تونس ، فمصر جزء من الدولة العثمانية لا تناطح دولتان فى ذلك ، ولكن مركز تونس بالنسبة للدولة العثمانية اختلفت فيه آراء الدول اختلافاً بيناً . فبعضها لا يرى صلة سياسية ما

---

(١) Marder: British Naval Policy، صفحات ١٩ و ٢٠ .

بين الدولتين ، والبعض الآخر يرى أن تونس ما هى إلا جزء من الدولة العثمانية . أكدت الفكرة الأولى فرنسا ، وأيدت الفكرة الثانية إنجلترا ، وكانت فرنسا ترمى من وراء ذلك إلى إظهار الاختلاف بين مركز مصر ومركز تونس ، وأرادت إنجلترا أن تشير إلى أنه يحل لها فى مصر ما يحل لفرنسا فى تونس .

وفريق رابع متطرف فى الاستعمار يرى الفصل نهائياً فى أمر مصير مصر ، وحل الموقف حلا حاسما ، ووضع الدول أمام أمر واقع ، فتضم مصر نهائياً لتصبح جزءاً من الدولة البريطانية . وهذا الفريق تنقصه بلا شك الدراية والخبرة السياسية . ومعنى ذلك الرأى أن إنجلترا تكون قد أخذت نهائيـــاً بالرأى الذى يقول بتقسيم ممتلكات الدولة للعثمانية التى وافقت الدول على ضرورة المحافظة على كيانها السياسى . ولقد نوقشت فعلا مسألة ضم مصر إلى بريطانيا فى مجلس الوزراء البريطانى ، منذ أن وضع الانجليز أقدامهم فى مصر فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ورأى كثير من الوزراء الأحرار ! ! هذا الرأى ، وطلب قطع الصلة نهائياً بين الدولة العثمانية ومصر ، ولا ريب فى أنهم كانوا مدفوعين بكرههم العميق للدولة العثمانية ، ولكن هذا الرأى لم يلق موافقة ، أولا ، لأن الحكومة الانجليزية رتبطت أمام الدول الكبرى بوعود الجلاء ، ثم فى هذا الرأى خرق للقانون الدولى لا توافق الدول الكبرى عليه بسهولة ، ثم إن لورد جرانفل وزير الخارجية رفض الموافقة عليه ، لما قد يسببه من إشكالات سياسية لا طاقة لانجلترا بها ، وحزب الأحرار فى غنى عنها ، ثم لأنه يرى أن مسألة الضم ليست فى صالح إنجلترا من ناحية أخرى ، لأنها ستثير المسألة الشرقية : مسألة بقاء الدولة العثمانية ، ولا ريب أن وزير الخارجية الانجليزية اتبع فى ذلك نصيحة المستشار الألمانى بزمرك ، فبزمرك كان لا يستسيغ فكرة القضاء على السيادة العثمانية على مصر . ولا يعضد فكرة ضم مصر إلى إنجلترا (١).

وفريق خامس قال بضم محجب مستور وغير مباشر ، وبذلك تظهر إنجلترا أمام الدول الكبرى محترمة للقانون الدولى مراعية لحقوق الشعوب ، وفى نفس الوقت تتمتع بحرية كبيرة فى عمل ما تشاء فى مصر ، وعلى ممر الزمن تصبح مصر فى الأمر الواقع جزءاً من الإمبراطورية الإنجليزية .

---

(١) انظر للمؤلف موقف المانيا إزاء المسألة المصرية .
الوثائق الألمانية هربرت بزمرك إلى بزمرك ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

وفريق سادس يرى أن تجلو إنجلترا عن مصر إذا طلبت الدول الكبرى ذلك وألحت فى الطلب ، ولكن على إنجلترا أن تحتفظ لنفسها بحق الرجوع إلى مصر فى الوقت المناسب ، وللوصول إلى هذا الهدف يجب أن تثبت إنجلترا أقدامها فى الجيش المصرى والإدارة المصرية بحيث تضمن ضماناً تامًّا تفوق نفوذها فى مصر .

وفريق سابع قليل العدد . يتهمه أعداؤه السياسيون بأنه لا يتقيد كثيراً بالواقع وبالضرورات السياسية ، وإنما يذهب به الخيال كل مذهب . يظن هذا الفريق أن خير حل للمسألة المصرية ترضى عنه الدول جميعاً ، وربما رضيه المصريون أيضاً ، هو أن تعلن مصر دولة محايدة كبلجيكا أو سويسره ، ولكن لا مناص من موافقة الدول الكبرى على ذلك المركز الجديد المقترح لمصر ، وإلا لما صار لهذا الحياد قيمة . وكان جرانفل يرى فى وقت ما هذا الرأى . وخاصة فى أوائل عهد الاحتلال ، فى سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وعرض هذا الرأى فعلا على بزمرك ، ولكن المستشار الألمانى أشار إلى ضرورة موافقة الدول الكبرى على ضمان ذلك المركز الجديد لمصر ، وبين فى جلاء أن الدولة الألمانية غير مستعدة للاشتراك فى هذا الضمان ، لأنه ربما اعترضت على ذلك الحل إحدى الدول الكبرى ، فألمانيا غير مستعدة للدخول فى حرب من أجل مسألة مصر . ولقد نوقشت مسألة حياد مصر مرة ثانية فى سنتى ١٨٨٥ ، ١٨٨٧ ، فلم يكن عند الحكومة الإنجليزية مانع من قبول هذه الفكرة والجلاء عن مصر على أساس شروط معينة ، وهذا ما سنناقشه فى بعثة سير هنرى درمندولف .

وهناك فريق لم يقابل احتلال مصر بأى اهتمام ، والواقع أن الشعب الإنجليزى لم يقابل انتصار جنوده فى وادى النيل بحماس كبير ، فالاستعراض الذى أقامه المنتصرون لم يلق اهتماماً من جانب الشعب ، كما لم تلق الخطب التى ألقاها الوزراء الانجليز فى هذا الشأن أية حماسة من الجمهور إذ ليس فيها شىء من أعمال البطولة أو العظمة.

اختلفت إذن الآراء فى أمر مصير مصر ، ولقد ناقشت حكومة جلادستون — حكومة الأحرار — هذه الآراء جميعاً ، كما لم يكن مفر من مناقشتها فى

---

(١) الوثائق الألمانية هربرت بزمرك ، إلى بزمرك ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ .

عهد حكومة المحافظين التى خلفتها . ولكن وزارة جلادستون استقرت مؤقتاً على هذا الرأى ، وهو بقاء الاحتلال الإنجليزى فى ظل السيادة التركية ، ويبقى ما شاء الله إلى أن تصل الحكومة الإنجليزية إلى رأى جديد ، إلى الوقت الذى تعتقد فيه الدولة الانجليزية أنها قد قامت بمهمتها وأنه لا خوف على الأصلاحات التى قامت بها . وإن كان رئيس الوزارة نفسه يود لو تخلص عاجلا من المسألة المصرية التى سببت له كثيراً من المشاكل ، وأثرت أثراً سيئاً فى علاقة حكومته بفرنسا . رأت حكومة جلادستون صعوبة الجلاء ، وقدرت عظم المتاعب الملقاة على عاتقها ، فكما يقول سير تشاراز ديلك أحد أعضاء هذه الوزارة « لا بدللخديو من حرس قوى يقوى مركزه ، ولا بد من وجود قوة لمراقبة الأمور فى السودان . وقوة ثالثة لمنع غارات البدو ولحماية قناة السويس » ، كما أن تقرير لورد نورثبرك الذى بعثته إنجلترا فى سنة ١٨٨٤ لدراسة أحوال مصر المالية بين سوء مغبة الجلاء عن مصر .

ولم يكن كره سولسبرى للمغامرة المصرية بأقل من كره جلادستون لها ، فقررت حكومته فكرة الجلاء على أساس شروط معينة ، وأرسلت لذلك بعثة سير هنرى درمند ولف .

ولعل الدافع المهم لذلك هو الموقف العدائى الذى اتخذته ألمانيا فى سنتى ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ . ففى سنة ١٨٨٤ أعاد بزمرك المستشار الألمانى النظر فى موقفه بأزاء الامبريالزم الألمانى ، وأصبح على قدم الاستعداد لتأييد آمال ألمانيا الاستعمارية . وخشى الانجليز من جانبهم أن تشن ألمانيا سياسة استعمارية قوية ، بل وجدوا بالفعل أن تقدم الألمان فى الاستعمار أصبح أمراً جداً ، فأخذوا يضعون العراقيل والعقبات أمام الدولة الجديدة ، وهاجمت الصحف الانجليزية بعنف السياسة الاستعمارية الألمانية ، ولذا فلا عجب إذا ثارت ثائرة الشعب الألمانى والحكومة الألمانية ، وغضب المستشار الألمانى غضباً شديداً ، واتخذ من مسألة مصر وسيلة يتهدد بها إنجلترا ، فذكر الانجليز بمركزهم الضعيف من الناحية الدولية فى مصر ، وبين أنه مستعد لأن يأخذ جانب فرنسا وروسيا فى معارضة الاحتلال . وكانت المسألة الاستعمارية فى نظره جد خطيرة ، فلقد كانت الانتخابات

القادمة فى ألمانيا تحتم عليه أن يبين رأى الحكومة صراحة فى الاستعمار إذا كانت تريد تأييد نواب الشعب الألمانى لها .

ولم تقف ألمانيا عند هذا الحد ، بل وأيدت بالفعل وجهة النظر الفرنسية فى المسألة المالية المصرية ، وأعلنت أن لها بالفعل مصالح مالية مهمة فى مصر[1] . وإزاء هذا الموقف أخذت الحكومة البريطانية تفكر جديًّا فى حل المسألة المصرية حلا يرضى الباب العالى حتى لا تصبح شوكة فى جانبها تستغلها أى دولة كبرى ترغب فى مضايقة إنجلترا وإذلالها . ومن ناحية ثانية كانت الحكومة البريطانية على يقين بأن ألمانيا تؤيد اتفاق انجلترا مع الباب العالى بخصوص المسألة المصرية ، ومن هنا إلى حد كبير كانت بعثة سير هنرى درمند ولف إلى تركيا ومصر .

انتدب سير هنرى درمند ولف « كمندوب فوق العادة ووزير مفوض لدى السلطان ، « فى مهمة خاصة تتعلق بأمور مصر » ، ولم تكن شخصية سير هنرى مجهولة لدى السلطان ، كان شخصية محببة لدى السلطان ، عارفة بأخبار الشرق والمسلمين ، فلقد عمل مدة كقنصل جنرال ووزير مفوض لحكومته فى مراكش ، ولذا كان اختياره اختياراً موفقاً — وتبدأ التعليمات المرسلة إليه من اللورد سولسبرى رئيس الحكومة الانجليزية فى ١٧ أغسطس ١٨٨٥ « بأن رغبة حكومة صاحبة الجلالة تقتضى أن تعترف الاعتراف كله بمركز صاحب الجلالة السلطان ، كصاحب السيادة فى مصر ، ذلك المركز الذى تقره له المعاهدات (الدولية) ، وأن الحكومة الإنجليزية ترى أن سلطة السلطان على جانب كبير فى الأهمية فى العالم الإسلامى الذى يقع تحت حكمه ، وهذه السلطة ستوطد دعائمها بالاعتراف بمركزه الشرعى فى مصر . كما ترى كذلك بأن السلطان يستطيع أن يساعد فعلياً فى توطيد دعائم النظام والحكم الصالح فى مصر ، هذه البلاد التى وقعت فريسة منذ وقت لا يزال قريباً للثورة المسلحة » ، وأن تعاون السلطان سيكون له تأثير كبير على عدد كبير من السكان الذين يعتنقون الأسلام ، وسيقضى بلا ريب على الشكوك التى قد ثارت فى نفوسهم بشأن خضوعهم لدولة تختلف عنهم فى الدين ، كما أن السلطان يستطيع إمداد مصر بجنود ذوى كفاية يقدرون على تحمل جو

(١) انظر المؤلف . موقف المانيا إزاء المسألة المصرية .

مصر ، ويستطيعون المحافظة على النظام ، ويعملون على استتباب الأمن[١] .

فتعاون السلطان إذن — كما تقول هذه الوثيقة — ضرورى لصالح إنجلترا وصالح مصر . وليس المقصود هنا بتعاون السلطان تعاونه فى أمر إدارة مصر وحكمها ، وإنما تعاونه من الناحية الحربية للمحافظة على النظام فى هذه الأجزاء من مصر التى لا توجد فيها جنود مصرية .

وبين سولسبرى بعد ذلك ما يجب أن تكون عليه حدود سلطة الخديو ، وهنا يحسن أن نورد عبارته بنصها : يقول سولسبرى :

"For the present, the view of her Majesty's Government is that the direct dominion of the Khedive should not be carried further in the valley of the Nile than the region which may be conveniently controlled from a military station at the furthest terminus of the railways.

كانت مهمة سير هنرى درمندولف شاملة لمسألة مصر والسودان ، فكما نقول هذه الرسالة المؤرخة ٧ أغسطس سنة ١٨٨٥ « إن الحكومة البريطانية تجد واجباً عليها أن تعمل ما فى وسعها لأعادة الهدوء والنظام المستتب إلى السودان ، وإن تعاون السلطان فى هذه المسألة بالذات ضرورى ، وأنه إذا رفض السلطان التعاون فى هذه الناحية ، فستجد الحكومة البريطانية نفسها فى حل من الالتجاء إلى وسائل أخرى ، وعندئذ لا يحق للسلطان الاحتجاج على استخدام مثل هذه الوسائل التى قد تكون عاملة على إضعاف الصلة بين مصر وتركيا »[٢] .

وبينت التعليمات المرسلة إلى سير هنرى درمندولف أن مسلكه فى مصر يجب أن يستنير بنتائج مفاوضاته فى الآستانة .

ولم يكن الغرض من بعثة سير هنرى إشراك الباب العالى فى أمر حكم مصر أو وضع مصر تحت حماية إنجليزية عثمانية ، وإنما كان الغرض أولا وقبل كل شىء المحافظة على نفوذ إنجلترا فى مصر ، ذلك النفوذ اللازم لحماية مصالح إنجلترا الإمبراطورية ، ثم إقامة حكومة مصرية قوية قد تطهرت بقدر المستطاع من أدران التدخل الأجنبى :

---

(١) الكتاب الأزرق Blue Book عن Egypt ، سنة ١٨٨٦ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

"The general object of your mission will be, in the first instance, to secure for this country the amount of influence which is necessary for its own imperial interests, and subject to that condition, to provide a strong and efficient Egyptian Government, as free as possible from foreign interference."

ولما كانت النظم الدولية فى مصر عاملة على عرقلة الإدارة المالية كان على سير هنرى درمندولف أن يوجه اهتماماً إلى هاتين الناحيتين : الناحية الدولية والناحية المالية .

ولقد انتدب السلطان عبد الحميد الثانى عاصم باشا وزير الخارجية وكاميل باشا وزير الأوقاف والذى سيصبح صدراً أعظم لمناقشة المسألة المصرية مع المندوب الانجليزى ، وطالت مناقشة المسألة واستغرقت بعض جلسات سير هنرى درمندولف مع السلطان نفسه أكثر من ثلاث ساعات .

واقترح المندوب الإنجليزى لرئيسه بأن يكون أساس الاتفاق العمل على تهدئة السودان ، وأن يذهب هو (أى سير هنرى) أو غيره مع مندوب من لدن السلطان إلى مصر لتنظيم أمورها . واقترح المندوبان العثمانيان أن يكون أساس الاتفاق الاعتراف بحقوق السلطان، والمحافظة على المعاهدات والفرمانات الموجودة ، كما اقترحا إرسال جنود عثمانية إلى مصر ، وهنا لاحظ هنرى درمندولف أن الحكومة الفرنسية قد تعترض على ذلك الاقتراح الأخير ، ولاحظ أنه ربما كان من الخير إرسال الجنود العثمانية إلى سواكن . ولكن مندوبى السلطان اعترضا على ذلك: بأن مركز السلطان فى العالم الأسلامى لا يسمح له بإرسال جنود عثمانيين يحاربون فى صفوف الإنجليز ضد المسلمين (أى المهديين) . وكان المندوب الإنجليزى فى أول الأمر لا يرى تعيين موعد سريع للجلاء عن مصر، لأن هذا من شأنه إضعاف سلطة بريطانيا فى مصر ، وشل يدها فى الاصلاحات التى تنوى القيام بها ، لأنه متى أعلن ذلك الموعد، فسيعمل المصريون وغيرهم على وضع العقبات فى سبيل هذه الإصلاحات .

على أنه فى آخر الأمر ، استطاع سير هنرى درمندولف أن يصل إلى

---

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر رقم ١٩ ، هنرى درمند ولف إلى سولسبرى ، ٤ سبتمبر سنة ١٨٨٥ .

اتفاق مبدئى مع الباب العالى ، فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ ، وبمقتضى ذلك الاتفاق : ترسل كل من انجلترا وتركيا مندوباً سامياً إلى مصر ، وتقرر أن يكون مندوب إنجلترا سير هنرى درمندولف ، ومندوب تركيا الغازى مختار باشا . وتنص المادة الثانية فى هذا الاتفاق على أن يعمل المندوب العثمانى بالاتفاق مع الخديو أو مندوب الخديو على تهدئة الأمور فى السودان بالوسائل السلمية (وكانت ثورة المهديين فى السودان قد استفحل أمرها) . ويكون المندوب الإنجليزى على علم بهذه المحادثات ، وعلى المندوب العثمانى أن يتفق معه على الإجرآات التى تتخذ فى هذا السبيل . والمادة الثالثة تنص على أن يقوم المندوبان العثمانى والإنجليزى بتنظيم الجيش المصرى . وعليهما أن يقوما أيضاً متعاونين مع الخديو ببحث كل فروع الإدارة فى مصر ، وتنفيذ ما يقترحانه من تعديل ، وذلك فى حدود الفرمانات التى صدرت إلى مصر . وتنص الاتفاقية على أن تعترف الحكومة العثمانية بكل التعهدات التى أخذها الخديو على نفسه أمام الدول الأوربية المختلفة .

وينص الاتفاق أيضا على أنه حين يقتنع المندوبان مندوب تركيا ومندوب إنجلترا بأن الحالة قد استقرت تماماً على الحدود المصرية ، وأن الأمور قد انتظمت فى مصر ، يقدمان تقريراً إلى حكومتيهما ، كل إلى حكومته الخاصة ، وحينئذ تنظر الحكومة الإنجليزية فى عقد اتفاقية مع الباب العالى ، بها تسحب الجنود الإنجليزية من مصر فى فترة مناسبة(١) .

ونتيجة لهذه الاتفاقية المبدئية أتى المندوبان إلى القاهرة ، وأخذا فى دراسة شئون مصر المختلفة ، على الأساس الذى يرسمه الاتفاق ، واتفقا على بعض الأشياء ، وخاصة مسألة الامتيازات التى تجعل سير الحكومة سيراً منظماً أمرا مستحيلا . وتبينا البلوى التى تعم مصر من جراء وجودها ، وخبرا مساوئها ومضارها ، ولكنهما لم يستطيعا رؤية الوسيلة التى تمكن مصر من التخلص منها والغائها . واتفقا كذلك على ضرورة استعادة السودان ، لأنه كما يعترف سير هنرى درمندولف « جزء من مصر ومسألة حيوية بالنسبة

---

(١) انظر الكتاب الأزرق الإنجليزى لسنة ١٨٨٦ . ووثائق الكتاب الأصفر الفرنسى . Livre Jaune ١٨٨٤ — ١٨٩٣ . ملحق بالوثيقة رقم ٤ من دى نوال de Noailles السفير الفرنسى فى القسطنطينية إلى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية ، ١٧ نوفمبر ١٨٨٥ .

لها ؛ لأنها تستمد من النيل حياتها ورفاهيتها » .

واسترداد السودان لا يتحقق إلا بإعادة تنظيم الجيش المصرى ، وهنا اختلف المندوبان اختلافاً شديداً على طريقة تنظيمه ، فمختار باشا يقترح تنظيم الجيش المصرى على يد ضباط أتراك[١] على الطريقة التركية[٢] . ولم ترق هذه الفكرة فى نظر سير هنرى درمندولف الذى اقترح لهذه المهمة ضباطا إنجليزا ، ورجع إلى حكومته يستشيرها ، بل ذهب إلى لندن نفسها لذلك الغرض .

ولقد كانت العلاقات بين المندوبين بصفة عامة جيدة بالرغم من هذا الاختلاف ، بحيث استطاعا فى آخر الأمر أن يقررا إلى حكومتيهما ضرورة النظر فى عقد الاتفاقية التى تقضى بجلاء الجنود الإنجليز عن مصر .

ولكن ما كانت تهتم به الدولة العثمانية قبل كل شىء إنما هو انسحاب الجنود البريطانيين من مصر ، ولذا أعلن لورد سولسبرى عن رغبته فى مجاملة الباب العالى ، وذلك فى رسالته إلى سير هنرى درمندولف المؤرخة ١٥ يناير سنة ١٨٨٧ « إن حكومة جلالة الملكة لديها كل رغبة فى إرضاء الباب العالى من هذه الناحية ، وإن كانت لظروفها الخارجية لا تستطيع أن تعين موعداً قريباً لهذا الجلاء ، قبل أن تطمئن إلى سلام مصر الداخلى والخارجى ، وإن هدف إنجلترا هو هدف غيرها من الدول : إنما هو حيدة مصر ، ولكن إنجلترا لا بد عاملة على المحافظة على النظم التى أقامتها فى وادى النيل ، وعلى بقائها ، حتى لا تضيع هذه التضحيات التى قامت بها سدى ، وطالما حافظت الحكومة المصرية على مركزها ولم يقع أى اضطراب ... فإن من المرغوب فيه حقاً ألا يقر بأرض مصر جندى أجنبى واحد »[٣] .

على أن لورد سولسبرى لم يكن يفكر مطلقاً فى أن تجلو إنجلترا عن مصر دون شرط ، أو أن تتنازل عن نفوذها فى وادى النيل ، أو تمتنع عن القيام بمهمتها فى هذه البلاد . ويظهر هذا فى المذكرة القربال التى بعثت

(١) و (٢) نفس المصدر السابق . تقرير مختار باشا المؤرخ ١٤ مارس ١٨٨٦ . وفى هذا التقرير يتكلم مختار باشا عن الحالة فى مصر والسودان وطريقة علاجها . ويهتم بمسألة الجيش بصفة خاصة . فيتكلم عن طريقة تنظيمه وعدد جنوده وفرقه وأنواعها ومؤونته وسلاحه ومرتباته . كما يتكلم عن البوليس كذلك .

(٣) الكتاب الأزرق الإنجليزى لسنة ١٨٨٧ .

بها الحكومة الإنجليزية لرستم باشا السفير العثمانى فى لندن، إذ تقول : إن حكومة جلالة ملكة إنجلترا تكرر تأكيداتها التى قالت بها فى ظروف متعددة ، بأنها ليست عندها رغبة فى استمرار الاحتلال الإنجليزى أكثر من الوقت اللازم للقيام بمهمتها الإنسانية التى أخذتها على عاتقها نحو نفسها ، ونحو مصر » ، ولكنها تشعر بأنها فى الوقت الحاضر غير مستطيعة تعيين تاريخ لجلائها عن مصر لتعارض ذلك مع القيام بهذه المهمة ، ولذا فهى تؤجل النظر فى موضوع الجلاء حتى يتم تأمين الحدود المصرية واستقرار الإدارة وحسن نظامها(١) .

ولهذا كان لا بد لإنجلترا من الوصول إلى اتفاق مع الباب العالى وإلى موافقة من جانب الدول الأوربية فيما يختص بالامتيازات وإدارة أراضى الدومين والدائرة السنية وتحديد سلطات صندوق الدين . وأعلنت إنجلترا من ناحيتها أنها مستعدة للدخول فى مفاوضات مع الباب العالى فى المسائل التى ليس للدول الأوربية أى صلة بها ، وذلك لكى يقترب ميقات الجلاء ، وإذا تمت هاتان المسألتان فانجلترا راغبة ومستعدة لإجلاء جنودها عن مصر « فى فترة مناسبة »(٢).

فانجلترا قد أبدت رغبتها فى الجلاء ولكن بشروط تتعلق بظروف مصر الداخلية والخارجية ، وتقدير انجلترا لهذه الظروف .

ولقد أظهر رستم باشا عدم رضا الباب العالى عن كل ما جاء بهذه المذكرة الإنجليزية ، لأنها أولا لم تأخذ بالمقترحات التى قدمها مختار باشا لتنظيم الجيش المصرى ، وثانياً لأنها أدخلت الدول الأوربية فى أمر الاتفاقية . ولذا بينت الحكومة الإنجليزية فى صراحة أنها تنوى المفاوضة أولا مع الباب العالى ، فإذا ما وصلت الدولتان إلى اتفاقية تعرضان هذه الاتفاقية على الدول الكبرى طالبتين تعاونها(٣). فسولسبرى يرى أن حالة مصر الداخلية لا تساعد على الاستقرار ، فوجود هيئات أجنبية متعددة تتمتع بامتيازات ضخمة ، ووجود مطالبين بالعرش المصرى ، وسهولة إثارة الشعور القومى والدينى عند المصريين ، وترقب الدول الكبرى للحالة فى مصر ، وعزمها على التدخل

---

(١) و (٢) نفس المصدر Note Verbale ، ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٦ .

(٣) الكتاب الأزرق الإنجليزى لسنة ١٨٨٧ . رقم ٢ إلى سير و . هوايت W. White السفير الإنجليزى فى الأستانة ٥ نوفمبر ١٨٨٦ .

فى وادى النيل : كل ذلك يدعو إلى الاضطراب والفوضى والقلق . ولذا تجد إنجلترا نفسها مضطرة إلى استخدام ضباط إنجليز فى مراكز كبيرة فى الجيش المصرى لمدة طويلة ، حتى بعد خروج الإنجليز من مصر . وذلك لضمان ولاء الجيش وإخلاصه وللقضاء على الثورات الصغيرة . ولكن حتى هذا لم يكن كافياً فى نظر الإنجليز ، فلا بد إذن من الاعتراف بحق الإنجليز فى العودة إلى مصر فى ظروف تحددها إنجلترا ، وإنجلترا ترى فى هذا حملا عليها وعبئاً ، ولكنه حق لا يمكن التنازل عنه إذا قامت الفوضى فى مصر من جديد . كذلك لا بد من التنظيم المالى والإدارى ولا بد من ضمان سلامة مصر من الأخطار الداخلية والخارجية وحماية القناة وضمان حرية الملاحة فيها [1].

واعترض الترك من جانبهم على حق الإنجليز فى العودة ، لأن هذا من حق السلطان وحده ، كما اعترضوا على طلب الإنجليز جعل مصر دولة محايدة عقب انسحاب انجلترا ، وعلى إطالة مدة الجلاء ، وأقترحوا أن يتم الجلاء بعد شهور قليلة ، وناضلوا فى سبيل ذلك مناضلة شديدة ، وطالبوا بتحديد الفترة التى يرى الإنجليز أن لهم فيها حق العودة إلى مصر ، وناقشوا مسألة الجيش واحتجوا على تعيين ضباط من الإنجليز ، ثم طلبوا أن يحل الضباط الأتراك محل الضباط الإنجليز بالتدريج ، وناقشوا موضوع الامتيازات .

وكان المفاوضون الأتراك يعدلون اقتراحاتهم أمام ثبات سير هنرى درمندولف وتأييد النمسا وإيطاليا لإنجلترا ، فلقد بينت هاتان الدولتان للباب العالى ضرورة الاتفاق مع إنجلترا بشأن مصر . ولم تقف فرنسا أول الأمر موقف المعارضة إزاء هذه المفاوضات ، بل شجعت كاميل باشا الصدر الأعظم على السير قُدما فيها ولكن بشرط واحد ، وهو أن تنتهى هذه المفاوضات إلى نتيجة ترضاها الحكومة الفرنسية ، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك ، وأعلنت للباب العالى إعلاناً صريحاً بأنها لن تحتل مصر إذا خرج الإنجليز منها ، حتى يزول

---

(١) نفس المصدر رقم ١٤ سولسبرى إلى هنرى درمندولف ١٥ يناير ١٨٨٧ ، رقم ٢٥ سبرهنرى درمندولف إلى سولسبرى ، ٨ فبراير ١٨٨٧ .

بذلك العذر الذى تنتحله إنجلترا دائماً كمبرر لبقائها فى وادى النيل[١] .

ولقد تم الاتفاق أخيراً بين سير هنرى درمندولف « المندوب فوق العادة والوزير المفوض لبعثة خاصة لجلالة ملكة المملكة المتحدة وإيرلند وامبراطورة الهند » ، وبين محمد كياميل باشا ومحمد سعيد باشا ممثلى « جلالة إمبراطور العثمانيين » على الشروط الآتية :

١ — تأكيد كل الفرمانات الموجودة التى أصدرها الباب العالى خاصة بمصر إلا ما يعدله هذا الاتفاق الحالى .

٢ — وتشمل ممتلكات خديوية مصر كل الأراضى المنصوص عليها فى هذه الفرمانات .

٣ — تدعو الحكومة العثمانية الدول التى أمضت معاهدة برلين للموافقة على حرية الملاحة فى قناة السويس ، وفى هذه الاتفاقية تعلن الحكومة العثمانية حرية الملاحة فى هذه القناة على مدى الأيام فى وقتى السلم والحرب للسفن التجارية والحربية دون تمييز بين جنسياتها .... وهذه الاتفاقية يجب أن تنص على أن تتعهد الدول الكبرى بألا تعوق حرية عبور القناة وقت الحرب ، وعلى احترام ممتلكات القناة ومؤسساتها . كذلك تنص هذه الاتفاقية على ألا تحاصر الدول القناة ، ولا يجب أن يقع اعتداء فى منطقتها فى مدى ثلاثة أميال بحرية من بور سعيد والسويس . وأن يقوم ممثلو الدول السياسيون فى مصر بمراقبة تنفيذ هذه الاتفاقية ، وأن هؤلاء يجب أن يجتمعوا تحت رئاسة مندوب تركيا أو من ينيبه الخديو ، وذلك لدراسة الظروف التى ينشأ عنها خطر على القناة ، ويجب أن يجتمعوا مرة على الأقل فى السنة ، كما يجب ألا تقام عراقيل فى سبيل أية إجراآت تتخذ للدفاع عن مصر أو للمحافظة على القناة .

٤ — ولما كانت الأمور فى السودان وعلى الحدود المصرية لا تزال فى اضطراب ، ولما كانت الأمور الداخلية فى مصر لا تزال تحتاج إلى عناية ، فإن إنجلترا تتعهد بالدفاع حربيا عن البلاد ، ولذا تأخذ على عاتقها التنظيم العسكرى لجيوشها ، ولذا فهى ستحتفظ لنفسها بقوة عسكرية فى مصر ،

---

(١) الوثائق الدبلوماسية الفرنسية . الكتاب الأصفر أرقام ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ مونتبلو Montebello سفير فرنسا فى الأستانة إلى دى فريسنيه ٣ و ٥ سبتمبر ١٨٨٦ .

ونشرف على الجيش المصرى .

٥ — وبعد مضى ثلاث سنوات من إمضاء هذه الاتفاقية تسحب إنجلترا جنودها من مصر .

فإذا ظهر فى خلال هذه المدة أى خطر داخلى أو خارجى تؤجل إنجلترا ذلك الجلاء .

وتجلو الجنود الإنجليزية مباشرة بعد زوال ذلك الخطر .

وبعد جلاء الجنود الإنجليزية عن مصر تصبح مصر دولة محايدة .

وبعد إمضاء هذه المعاهدة يطلب من الدول العظمى أن تمضى اتفاقية تقر فيها ضمان حيدة أرض مصر . وبذا لا يحق لأية دولة إنزال جنود فى أرض مصر إلا فى الأحوال التى تنص عليها هذه الاتفاقية .

ومع ذلك فمن حق الحكومة العثمانية أن تحتل مصر حربيًّا إذا قامت أسباب تدعو لذلك كغزو خارجى للبلاد ، أو إذا قام الاضطراب فى الداخل ، أو إذا رفضت الحكومة الخديوية القيام بواجباتها نحو الدولة العثمانية . أو أخلت بتعهداتها الدولية .

كما يحق لحكومة إنجلترا فى مثل هذه الظروف أن ترسل بجنودها إلى مصر ، وأن تتخذ الاجراءات اللازمة للقضاء على ذلك الخطر .

وعلى كل من الجنود الانجليزية والعثمانية أن تنسحب من مصر عقب زوال الظروف التى تستدعى ذلك التدخل . وإذا لم تستطع الحكومة العثمانية لسبب ما التدخل ، ففى هذه الحالة ترسل مندوباً من قبلها إلى مصر يبقى فيها ما بقيت الجنود الانجليز . وعلى الحكومتين العثمانية والإنجليزية أن تتبادلا ذكر الأسباب التى دعت كلا منهما إلى التدخل .

٦ — وعند ما توافق الحكومتان الإنجليزية والعثمانية نهائيا على هذه الاتفاقية تدعوان الدول التى أمضت معاهدة برلين والدول الأخرى التى لها علاقات بمصر للموافقة على هذه الاتفاقية .

٧ — وتتبادل الدولتان الموافقة النهائية على هذه الاتفاقية فى مدة شهر من إمضائها [١] .

وضمت إلى هذه الاتفاقية ملحقات أهمها بأنه إذا انتهت مدة ثلاث

(١) الكتاب الأزرق الانجليزى لسنة ١٨٨٧ .

سنوات ، ولم توافق دولة كبرى من دول البحر الأبيض المتوسط على هذه الاتفاقية ، تعتبر الحكومة الإنجليزية ذلك كخطر خارجي ينطبق عليه الشرط الخامس ، فيعاد إذن النظر فى تنفيذ هذه الاتفاقية .ومن هذه الملحقات البروتوكول الخاص بالامتيازات ، فبعد شهر من الموافقة نهائيًا على هذه الاتفاقية ، تدعو الدولتان الإنجليزية والعثمانية الدول الأخرى صاحبة الامتيازات للنظر فيها وخاصة ما يتعلق منها بالقضاء ، والملحقان الرابع والخامس خاصان بتحسين إدارة أراضى الدومين والدائرة السنية وتحديد اختصاصات صندوق الدين وتنظيم المالية المصرية وقانون المطبوعات والكارانتين (الحجر الصحى) وعدم تغيير اختصاصات المستشار المالى الإنجليزى[١] .

أمضى هذه الاتفاقية مندوبا السلطان ، ولكن السلطان تراجع إذ عرف موقف فرنسا وروسيا ، بل لقد كانت حكومته بالفعل ترجع إليهما فى كثير من المسائل الهامة الخاصة بالمفاوضات ، ولذا رفض لورد سولسبرى أن تقدم الاتفاقية للدول قبل أن يتم توقيع السلطان نفسه عليها ، لأن إنجلترا من جانبها كانت تتوقع رفض الدولتين الفرنسية والروسية لها ، ولذا بين سير هنرى درمندولف للسلطان بأنه إذا لم يتم توقيع الاتفاقية فى الوقت الموعود المتفق عليه بينهما فإنه لن يكون للاتفاقية أى قيمة فى نظر الحكومة الإنجليزية التى ستحتفظ لنفسها بحرية العمل .

ولكن السلطان عبد الحميد الثانى أراد تأجيل ذلك الموعد المضروب ، لامضاء الاتفاقية ، وحاول من جديد إدخال تعديلات عليها لإرضاء فرنسا وروسيا ، وزادت مماطلته إلى حد أن فهمت الحكومة البريطانية أنه يريد كسب الوقت ، وأنه مصمم على رفض الإتفاقية التى أمضاها وزراؤه .لقد كان السلطان لا يستطيع أن يثق تماماً بإنجلترا أو يعتمد عليها إذا نفذت فرنسا وروسيا تهديداتهما إذا هو أمضى هذه الاتفاقية .

ولقد عملت فرنسا وروسيا على فشل هذه الاتفاقية ، وهددتا السلطان بالويل والدمار ،لأنه فى هذه الاتفاقية لم تعين إنجلترا تاريخا فعليًا قريباً للجلاء عن مصر . لقد أبلغت الدولتان الباب العالى بأنه إذا وقع شروط اتفاقية هنرى

(١) نفس المصدر .

درمندولف أصبحتا فى حلّ من احتلال أى جزء من أراضى الدولة العثمانية ، كأن تحتل فرنسا سوريا ، وروسيا أرمينية . وأعلنت روسيا من جانبها أن هذه الاتفاقية لا تتفق والمعاهدات التى أبرمتها تركيا مع الدول الكبرى ، وخاصة معاهدة برلين . وأنليس للسلطان وحده الحق فى عقدها دون موافقة الدول ، ونشرت وكالة هافاس أنباء تفيد أن الجيوش الروسية قد ركزت على الحدود التركية فى أرمينية . وأضافت الحكومة الروسية القيصرية أن حرصها على مصالح تركيا هو الذى دعاها إلى اتخاذ هذا الموقف . فلقد وقفت بجانب الباب العالى مع إنجلترا أمام محمد على وضد فرنسا نفسها ، وأنها لم تعترف بالنظام الثنائى ، وأنه ليس لديها مانع من أن يشرف الإنجليز على إرجاع النظام إلى مصر ، على شرط أن يكون ذلك الإشراف تحت رقابة الدول الكبرى ، فيسير مندوبو هذه الدول مع الجيش الإنجليزى فى كل مرتحل فى مصر يراقبون أعماله وحركاته .

وأما فرنسا ، فلقد بينت فى جلاء لا يكتنفه غموض أن موافقة السلطان على حق الإنجليز فى العودة إلى مصر من شأنه أن يقضى على التوازن الدولى فى البحر الأبيض المتوسط ، ولذا فالحكومة الفرنسية مصممة على أن تكون حريتها فى التصرف كاملة ، وذلك لحماية مصالحها التى سيصيبها ضرر كبير ، وهى مصممة كذلك على أن تتخذ من الإجراءات ما تراه ضروريًّا ، دون اكتراث لمصالح تركيا . وأما إذا رفض السلطان التوقيع على الاتفاقية ، فالحكومة الفرنسية تتعهد بحماية مصالحه وضمان مركزه ، وأعلنت أن سياسة فرنسا هى دائما المحافظة على تركيا ومنع كل اعتداء يقع عليها .

ومع ذلك فلن تكون لهذه الاتفاقية قيمة من الناحية الدولية والفعلية إذا رفضتها فرنسا ، وبينت الحكومتان الفرنسية والروسية فوق ذلك أن لا قيمة للاتفاقية فيما يختص بالدولة العثمانية ، بل فى الواقع هى محالفة فى صالح إنجلترا وحدها ، ولن تستطيع الدول أن تعتبر الدولة العثمانية دولة محايدة إذا أمضى السلطان هذه الاتفاقية .

---

(١) وثائق الكتاب الأزرق الإنجليزى ، سنة ١٨٨٧ ، رقم ٣٣ ، درمندولف إلى سولسبرى ٣٠ يونيو سنة ١٨٨٧ .

(٢) نفس المصدر السابق مونتبلو سفير فرنسا فى الأستانة إلى السلطان ٧ يونيو ورقم ٣٥ =

رفض السلطان إذن إمضاء هذه الاتفاقية فزعاً من تهديد فرنسا وروسيا ولعدم ثقته فى إنجلترا وخوفاً من انتقاد العلماء والرأى العام العثمانى ، ولشعوره بأنه إذا رفضت الدولتان فرنسا وإنجلترا الموافقة على هذه الاتفاقية أصبح احتلال الإنجليز لمصر تاماً ونهائياً(١) .

ولكنه رجع البصر ، وأراد فتح باب المفاوضات مرة ثانية مع إنجلترا فى المسألة المصرية ، فرفض سولسبرى ذلك معلناً أنه لا يمكنه فتح باب المناقشة فى موضوع الجلاء مرة ثانية ، إذ أنه لما كان السلطان على استعداد لرفض الموافقة على مشروع أقرته حكومته (أى حكومة الباب العالى) متأثراً بآراء بعض الدول الأخرى ، ستنتهى كل اتفاقية أخرى إلى نفس المصير ، وذكر أن إحتلال الإنجليز لمصر سيطول أمده ، وأن تركيا هى المسئولة عن ذلك كله ، فيرسل إلى سفيره فى الأستانة سير وليم هوايت فى ١٧ يوليو يقول :

"Our occupation of Egypt must now be prolonged until we had satisfied ourselves that the Egyptian Government were themselves strong to avert the dangers external and internal"(٢)

وأعلن فى غير مواربة أن إنجلترا ستتبع السياسة التى ترتضيها لنفسها ، ولذا فقد أرسل إلى مندوبه سير هنرى درمندولف فى ١٤ يوليو ١٨٨٧ بترك الأستانة ورفض أى اتفاقية جديدة . وبذا انتهى مشروع هنرى درمندولف وبعثته .

ولقد ضعفت عند الإنجليز فكرة الجلاء بعد سنة ١٨٨٧ ، إذ عمل مر الزمن على زيادة المصالح البريطانية فى مصر ، وأصبحت قناة السويس فى نظر الانجليز « مصلحة إمبراطورية » ، وزادت مصالح إنجلترا التجارية والقطنية . وكان تفكير الانجليز فى استرجاع السودان لمصر من العوامل المهمة التى قوت فكرة البقاء فى مصر .

ويظهر أن السلطان بعد فوات هذه الفرصة وبعد إطالة التفكير ، ندم على عدم توقيعه على هذه الاتفاقية مع حكومة سولسبرى ، ووجد أن المشورة

= هنرى درفندولف إلى سولسبرى ٢٧ يونيو ١٨٨٧ ، رقم ٣٩ هنرى درمندولف إلى سولسبرى ٤ يوليو ١٨٨٧ .

(١) نفس المصدر السابق رقم ٥٠ درمندولف إلى سولسبرى ١١ يوليو ١٨٨٧ ؛ وثائق الكتاب الأصفر رقم ٦٨ مونتبلو إلى فلوران Flaurens وزير الخارجية الفرنسية ٧ يونيو ١٨٨٧

(٢) الكتاب الأزرق الإنجليزى ، ١٨٨٧ .

أو على وجه أصح — الإنذار الذى قدمته كل من حكومتى فرنسا وروسيا لم يكن فى صالح تركيا بأى حال من الأحوال ، فتركيا لم تستفد شيئاً من الموقف الجديد ، ولم تحظ بتأييد حقيقى من جانب فرنسا وروسيا ، وخسرت فى نفس الوقت عطف إنجلترا .

وربما أراد السلطان أن يكفر عن ذلك الخطأ بفتح باب المفاوضات مرة أخرى فى هذا الموضوع ، ولذا فى ربيع سنة ١٨٩٠ انتهز الصدر الأعظم فرصة عقد الاتفاقية التجارية بين مصر وإنجلترا ليثير هذا الموضوع ، موضوع الجلاء من جديد ، وليبين للسلطان أن أى تأخير أو تهاون منه فى مسألة مصر قد يؤدى بالخديو إلى الاعتقاد بأن صلاته بالحكومة العثمانية يجب أن تنتهى ، إذ لا فائدة مباشرة منها ، وأنه قد أصبح من الناحية الفعلية تابعاً لإنجلترا [١] .

وبناء على ذلك أمر السلطان بإعداد مشروع لاتفاقية جديدة ، على نسق اتفاقية درمندولف ، وعرضه على الحكومة البريطانية الموجودة حين ذاك . هذا المشروع الجديد مشابه للمشروع القديم ، ويتفق معه حتى فى مسألة حق بريطانيا فى العودة إلى احتلال مصر ، ولا يختلف مع المشروع القديم إلا فيما يختص بدولية قناة السويس وتحديد الجلاء بسنة واحدة بعد توقيع المشروع . وأرسلت الأستانة تعليمات بذلك إلى رستم باشا السفير العثمانى فى لندن[٢] .

ولقد تأخر تقديم المشروع إلى الحكومة البريطانية نظراً لغياب لورد سولسبرى رئيس الوزارة عن لندن . وحين أذيعت أخبار عن هذا المشروع الجديد — ولو أنه كان سريا — فى صحيفة « التيمز » الإنجليزية ، أعلن السفير الروسى فى الآستانة نيليدوف Nelidoff للصدر الأعظم العثمانى بأن اعتراضات روسيا على اتفاقية درمندولف وكل اتفاقية مشابهة لها لا تزال باقية . وأن الحكومة الروسية لا توافق الباب العالى مطلقاً على مثل ذلك

---

(١) الوثائق الألمانية Grosse Politik فنكلر Winckler قائم بالأعمال فى الأستانة إلى وزارة الخارجية الألمانية ٢ إبريل سنة ١٨٩٠ .

(٢) نفس المرجع .

المشروع ، فهى لن تقبل أبداً الاعتراف بحق إنجلترا فى العودة إلى مصر واحتلالها(١).

ولكن مونتبلو Montebello السفير الفرنسى فى الأستانة ، لم يقف نفس هذا الموقف من أول الأمر ، فلقد اصطنع خطة الحياد ، بل لوح للباب العالى بأن حكومته لا تعارض بصفة عامة فى وصول الباب العالى إلى اتفاق مع إنجلترا بشأن مسألة جلاء الجنود الإنجليز عن مصر . دعا فرنسا إلى اتخاذ هذا الموقف أن طارت فى الجو شائعات بأن الخديو قد يصل إلى تحالف مع إنجلترا ويعلن استقلاله . ولكن لما عرف السفير الفرنسى بموقف روسيا الذى لم يتغير ولم يتزعزع ، ارتسم لنفسه نفس الخطة الروسية(٢) .

وعند رجوع رئيس الوزارة الإنجليزية إلى لندن ، قدم له السفير العثمانى المشروع الجديد ، فقابله بالصمت أول الأمر وإن كان قد صرح للسفير الألمانى لدى حكومته ، هاتسفلت ، بأن المشروع العثمانى « مشروع صبيانى » . ثم عاد سولسبرى فذكر للسفير العثمانى بأن إنجلترا تنوى ألا تترك مصر إلا إذا وثقت تماماً بأن الاصلاحات التى قامت ستبقى بقاءاً ثابتاً دائماً (٣) ، ثم بعث إلى سفيره فى الأستانة يبين له : أن على الباب العالى أن يتفق أولا مع فرنسا وروسيا بشأن حق إنجلترا فى العودة إلى احتلال مصر ، فإذا اعترفت الدولتان بذلك الحق لإنجلترا اعترفاً لا غموض فيه ولا خداع ، نظرت الحكومة البريطانية فى المشروع العثمانى ودرسته(٤) ، ثم اتصل بالسفير العثمانى فى لندن ، وقال له إنه لا يرى أمامه (أى أمام سولسبرى) سوى طريقين لارضاء تركيا من حيث سحب الجنود الانجليز من مصر :—

الأولى والمعقولة فى نظره هى : أن تنتظر الحكومة العثمانية وتتذرع بالصبر حتى يطمئن الاستقرار ، وحتى تهدأ مصر نهائياً ، وتزول الأخطار الخارجية ، وبذا تنتهى من تلقاء نفسها ضرورة بقاء الجيش الانجليزى فى مصر(٥) .

---

(١) نفس المرجع ورادفيتز السفير الألمانى فى الأستانة إلى كابريفى ٩ إبريل ١٨٩٠

(٢) الوثائق الألمانية ونفس الوثيقة

(٣) نفس المصدر . ولقد علق القيصر الألمانى على ذلك بقوله (حول مائة سنة ، فالوقت متسع أمام سولسبرى)

(٤) نفس المصدر . رادفتز إلى وزارة الخارجية الألمانية ٢ مايو سنة ١٨٩٠ .

(٥) نفس المصدر . علق القيصر الألمانى على هذه العبارة (من ٤٠٠ سنة إلى ٥٠٠ سنة انتظار)

فحينئذ إذا سارت الأمور سيراً طبيعيًّا حسناً ، لا يكون من صالح إنجلترا الاستمرار فى احتلال مصر ، وبذا تنسحب دون سعى من أحد . بل إن من حق مصر نفسها وقت ذاك أن تطالب الانجليز بالجلاء عن ديارها .

والطريق الثانية : هى تحديد موعد للجلاء باتفاقية خاصة . ولقد سبق أن حاولت الحكومة الانجليزية هذه الطريق فى اتفاقية سير هنرى درمندولف التى رفض السلطان توقيعها بعد أن وافقت عليها حكومة المحافظين السابقة . لقد خبرت إنجلترا هذه الطريقة ، ووجدت أنها لم تكن ناجحة ، فإذا ما عادت الدولة العثمانية وتقدمت إلى حكومة لندن باتفاقية مشابهة لاتفاقية درمندولف ، فإن سولسبرى لن يوافق عليها إلا بشروط محدودة ، وأهم هذه الشروط فى نظره ، هى الاعتراف أولا وقبل كل شىء ، بحق إنجلترا غير المنازع فى العودة إلى احتلال مصر ، فى أى وقت ترى فيه أن الحالة الداخلية فى مصر أو الظروف الخارجية تستلزم ذلك ، وهى لها الحق فى ذلك التدخل وحدها لاشريك لها من الدول الأوربية الأخرى . كما أنه لا بد أن تعترف الدول التى أمضت معاهدة برلين بهذا الحق حتى لا تعرقل دولة فى المستقبل أعمال إنجلترا فى مصر .

ولقد اعتمد سولسبرى فى هذه المطالب الجديدة على أن الظروف الدولية العالمية قد تغيرت لغير صالح إنجلترا ومصر ، فالايطاليون قد وطدوا أقدامهم إلى حد فى الحبشة ، والفرنسيون قد بدأوا يحصنون بنزرت فى تونس ، وهذا مما يزيد بلا شك فى نظره فى الأخطار التى قد تتعرض لها مصر فى المستقبل[1] .

وكان من الطبيعى فى نظر الإنجليز ألا يجلوا عن مصر ، وخاصة بعد أن صمموا على استعادة السودان .

على أن السلطان لم يتراجع ، وظل يؤمل فى أن يأخذ من الانجليز موعداً للجلاء عن مصر ، فلا زال رستم باشا فى مفاوضاته فى لندن دائم الحركة ، ولا ريب فى أن موقف فرنسا كان باعثاً للسلطان على ألا تأخذه هوادة فى مطالبه بشأن الجلاء ، وكانت روسيا تؤيد فرنسا فى ذلك . فلقد أعلنت الحكومة الفرنسية أنها على قدم الاستعداد لأن تعلن فى أى وقت رسميًّا بأنها لن ترغب

(١) الوثائق الألمانية ، رادفيتز إلى كابريفى ، ٣١ مايو سنة ١٨٩٠ .

فى احتلال مصر عسكريا متى خرج الانجليز من مصر ، وأن من حق الباب العالى وحده حماية مصر والدفاع عنها ، وعلى هذا فليس من حق إنجلترا الآن البقاء فى مصر لأن خوفها من احتلال فرنسا لمصر لم يعد هناك أى مبرر له[١] .

وعلى أساس ذلك قدم الأتراك مشروعاً ثالثاً ، فرفضه سولسبرى رفضاً باتاً ، لأن فيه شرط بتحديد موعد الجلاء عن مصر ، ولكنه فى نفس الوقت أبان عن أمله بأن يوم جلاء إنجلترا عن مصر آت لا ريب فيه ، ستترك إنجلترا مصر لأهلها وحكومتها . على أن ذلك اليوم لا يمكن تحديد موعده[٢] ، وبهذه انتهت هذه الآمال التركية إذ لم يكن لدى تركيا ثقة بتصريحات فرنسا ، فأمامها ما فعلته فرنسا فى تونس كما لم يكن لديها ما تستطيع به إرغام إنجلترا على الاصغاء لطلباتها[٣] .

وهنا نجد الحكومة التركية تتخذ موقفاً جديداً ، وتعدل من شروطها . ولم يكن لدى الحكومة الإنجليزية مانع من أن تنظر فى المقترحات التركية الجديدة ، وإن كانت الحكومة التركية فى هذه المرة فى شك مريب من ناحية قبول الحكومة الإنجليزية لهذه المقترحات ، فهى لا تريد أن تتقدم إلى إنجلترا بمشروع فتبوء بالخذلان ، شأنها فى المرات السابقة . ومن ناحية ثانية هى لا تزال تخشى احتجاج فرنسا وروسيا ، ومن ناحية ثالثة لم يكن الرأى فى تركيا متفقاً بشأن تقديم المقترحات الجديدة ، والسلطان عبد الحميد لا يثق كثيراً فى إنجلترا ، فكما يقول كياميل باشا الصدر الأعظم لرادفيتز السفير الألمانى فى الأستانة « إن جلالته ، أى السلطان عبد الحميد ، يطلب دائماً النصح من الفرنسيين والروس فى كل ما يفعله خاصاً بمسألة مصر ، ومن هؤلاء يسمع دائماً نفس النصح الذى أدى إلى فشل اتفاقية درمند ولف ، وإن نصح هؤلاء الآن كما كان نصحهم فى الماضى هو : لا يمكن فى أى ظرف من الظروف الاعتراف بوجود الإنجليز فى مصر ، وينبغى ألا يتفاوض السلطان مع الإنجليز إلا إذا أعلنوا سلفاً استعدادهم لترك مصر » ،

(١) نفس المصدر السابق رادفيتز إلى كابريفى ، ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ .
(٢) نفس المصدر السابق رادفيتز إلى كابريفى ، ١٩ يونيو سنة ١٨٩٠ .
(٣) نفس المصدر السابق رادفيتز إلى كابريفى ، ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠ .

فإذا رفضوا كان من الأفضل ترك كل شيء كما هو ، والاستمرار فى الاحتجاج على وجودهم والتمسك بالمبدأ والاحتفاظ بكل الحقوق[١] .

ثم إن السلطان بعد ذلك ما فتىء يذكر تهديد فرنسا وروسيا فى سنة ١٨٨٧ ، ويخشى إذا وصل إلى تفاهم مع إنجلترا بشأن مصر تحتل الدولتان أجزاء من أراضى الدولة العثمانية ، وتقف نفس موقف إنجلترا ، تفعل ما فعلته إنجلترا ، وبذا تنحل الدولة العثمانية وتقطع أوصالها . ولقد ذكر الصدر الأعظم أيضاً للسفير الألمانى أنه لم ينجح إلى الآن فى إزالة أوهام السلطان ، وإن كان قد جعل واجبه الأول الاستمرار فى بذل الجهود والعمل على توضيح الموقف أمام السلطان وإظهار خطر التردد ، فالأمر فى نظره خطير بالنسبة لتركيا ، إذ أنه على التفاهم مع إنجلترا يتوقف إلى حد كبير مصير الدولة العثمانية ، فهو يرى أن يثير اهتمام إنجلترا بمسألة بقاء الدولة العثمانية ، لأنه إذا لم تصل الحكومة العثمانية إلى تفاهم مع إنجلترا سيعمل الخديو بلا ريب على إعلان استقلاله بالاتفاق مع إنجلترا ، وتستطيع إنجلترا من جانبها فض مشاكلها مع الدول الأخرى على حساب تركيا ، ويكون فقدان مصر بدأ فقدان لأجزاء الدولة الأخرى ، فبعد مصر ستذهب طرابلس وبلاد العرب ، بينما يتعذر التفاهم مع انجلترا تركيا بلا شك من ذلك الخطر المبين الداهم[٢] .

فإذا كان هناك فى تركيا فريقان : فريق قد فقد كل أمل فى مساعدة إنجلترا للدولة العثمانية وحل المشكلة المصرية ، وفريق آخر يرى ضرورة الوصول إلى تفاهم ما مع إنجلترا بشأن مصر حتى يستطيع إنقاذ بقية أملاك الدولة العثمانية ، ففريق يرى التمسك بمصر ، وفريق يرى التضحية بها[٣] .

ولكن نفوذ ألمانيا العظيم فى ذلك الوقت سيبذل للتوفيق بين الدولتين ، لاضاء إنجلترا من ناحية ، ولوضع حد لأطماع فرنسا وروسيا من ناحية أخرى ، فإنجلترا بأسطولها المتفوق هى الدولة الوحيدة التى تستطيع حماية المضايق :

---

(١) الوثائق الألمانية ، مارشال وزير الخارجية الألمانية إلى رادفيتز ١٧ إبريل . و ٢٥ إبريل ، وكذلك رادوفيتز إلى كابريفى المستشار الألمانى ، ٥ مايو ١٨٩١ .

(٢) نفس المصدر والوثائق .

(٣) نفس المصدر والوثائق .

البوسفور والدردنيل ، وحماية تركيا إذا ما اعتدت روسيا عليها تؤيدها فرنسا ، ولذا فألمانيا تحاول فى أول الأمر بذل وساطتها بطريقة غير رسمية ، مشيرة إلى فائدة ذلك التفاهم ، على شرط أن تسقط تركيا شرط الجلاء أو تعيين موعد للجلاء ، ونظير ذلك تعترف إنجلترا من ناحيتها من جديد بسيادة السلطان على مصر . وحذرت ألمانيا السلطان فى نفس الوقت عن طريق سفيره فى لندن رستم باشا ، حذرته من الانقياد لمشورة فرنسا ، ففرنسا عدوة لألمانيا بينما إنجلترا صديقة لها ، كما حذرته من أن أى تقرب من فرنسا سيثير بلا ريب سخط ألمانيا[١] . وبينت ألمانيا لإنجلترا أن من صالح انجلترا الاتفاق مع تركيا بشأن مسألة مصر ، إلا إذا اضطرت تركيا إلى الارتماء فى أحضان روسيا وفرنسا . وبناء على هذه المشورة ، أعلن سولسبرى رئيس الوزارة الإنجليزية لمارشال وزير الخارجية لألمانية أن إنجلترا من ناحيتها مستعدة للتفاهم مع تركيا على شرط إسقاط مسألة جلاء الجنود الإنجليز عن مصر[٢] .

ويظهر أن هذه الجهود قد أثمرت إلى حد ، بالرغم من عزل كياميل باشا وتعيين حاكم كريت جواد باشا محله . فتحسنت لهجة سولسبرى بعد عودته من دبيب فى أكتوبر ، كما أن السلطان الذى كان يخشى تغيير الوزارة الإنجليزية ومجىء الأحرر إلى الحكم ، أعلن للسفير الإنجليزى فى الأستانة أنه مستعد للاتفاق مع إنجلترا على شرط اعترافها بحقوق سيادته على مصر ، وأما المسائل الأخرى فهى تفاصيل يمكن التفاهم عليها[٣] .

ثم سقطت وزارة سولسبرى ، وجاءت وزارة الأحرار فيها لورد روزبرى وزير للخارجية ، وله آراء سولسبرى فى المسألة المصرية ، فثابرت ألمانيا على مواصلة جهودها ، وبينت للسلطان بطريقة شخصية ، أن فرنسا لن تستطيع مساعدته وقت الحاجة وأن من الخير له الاتفاق مع إنجلترا .

على أن السلطان كان فى قلق متزايد ، وخاصة حين علم برغبة إنجلترا فى زيادة جنودها فى مصر ، وكان يود لو أرسلت الحكومة الانجليزية لورد كرومر إلى الأستانة فى بعثة خاصة ، ولكن لورد روزبرى بين للسفير

---

(١) الوثائق الألمانية مارشال إلى هاتسفلت ، ٢٩ يونيو ١٨٩١ .

(٢) نفس المصدر مذكرة مارشال ، ٦ يوليو ١٨٩١ .

(٣) نفس المصدر فون روتنهام von Rothenham فى برلين إلى هاتسفلت ، ١٥ سبتمبر ١٨٩١ .

العثمانى فى لندن بأن الوقت لم يحن بعد للمناقشة فى موضوع مصر، فمركز الوزارة الانجليزية لم يستقر بعد لتتكلم فى الأمور الكبيرة[١] . كان السلطان يود أيضاً الاحتجاج على الرغبة فى زيادة جنود الاحتلال ، وكانت فرنسا تحثه على اتخاذ مثل هذه الخطوة ، وتبين له أن الضعف فى مثل هذه المواقف كبير الخطر على مستقبل الدولة ، فلقد وضح له كامبون Cambon السفير الفرنسى أن من واجبه إزاء رعاياه المسلمين الاحتجاج على الأقل ، ولكن النصائح الفرنسية باءت بالفشل لمساعى ألمانيا ، فلقد ذكرت للسلطان حين استشارها، بأنه إذا كان الفرنسيون يهتمون حقيقة لصالح الدولة، فيجب أن يضعوا تحت تصرفها القوات الكافية لحمايتها وألا يقتصروا على مجرد الكلام، وأن من الخير للفرنسيين ألا ينتقدوا أعمال الإنجليز فى مصر ، بل يجب أن ينظروا إلى ما يقومون هم به فى سوريا . وكان لنصيحة ممثل ألمانيا برنس رادولين Radolin أثر فى الأستانة، إذ انضم إلى صوته صوت حكومات النمسا والمجر وإيطاليا[٢] .

وكان روزبرى يفكر فى تقوية مركز إنجلترا فى مصر ، ولقد خطر فى ذهنه أول الأمر أن يعرض مسألة مصر على الدول ، ولم يكن يرى خطراً فى ذلك ، لاعتقاده أن دول التحالف الثلاثى على الأقل ستناصر القضية الإنجليزية . ولكن ألمانيا أقنعته بأن هذا غاية ما تتمناه فرنسا ، فعدل عن هذا الرأى ، ولكنه كان مصمماً على ألا يدع مركز الإنجليز يتزعزع فى مصر لأى سبب، سواء أكان ذلك من ناحية الخديو أو من ناحية فرنسا ، ولذا فهو راغب فى زيادة قوات الاحتلال ، وهو يصرح للسفير العثمانى فى لندن، بأن الحكومة الإنجليزية ليس لديها مانع من الاتفاق مباشرة مع تركيا على ألا يذكر موضوع الجلاء ، وأن يعطى السلطان لإنجلترا انتداباً: حق النيابة عنه أثناء احتلالها لمصر[٣] . ونظير ذلك تعترف له إنجلترا بحقوق السيادة ، وبذا تضمن إنجلترا موقفها فى مصر وشرعيته أمام الدول الأوربية . على أن السلطان كان يخشى فى أول الأمر على مركزه أمام الرأى العام الإسلامى لو وافق على إعطاء الانجليز هذا الحق .

---

(١) نفس المصدر، هاتسفلت إلى كابريفى، ٥ فبراير ١٨٩٣:

(٢) الوثائق الألمانية ، رادولين إلى كابريفى ٢٠ يناير ١٨٩٣.

(٣) نفس المصدر ، هاتسفلت إلى وزارة الخارجية الألمانية ، ٤ فبراير ١٨٩٣ .

ولم يكن روزبرى فى مفاوضاته مع الأتراك يرى الرجوع إلى اتفاقية سير هنرى درمندولف ، لأنه كما ذكر للسفير العثمانى قد تغيرت الظروف تماماً ، ولكنه مع ذلك راغب فى استرضاء تركيا ، وذلك بوضع شرط فى مشروع الاتفاقية الجديدة وهو : أن يتناقش الفريقان المتعاقدان فى موضوع الجلاء بعد مضى مدة معينة : خمس سنوات مثلا . وبين للسفير العثمانى أن ذلك فى صالح تركيا نفسها ، لأنه لو فرض وسحبت الجنود الإنجليزية من مصر لن تنتهى مسألة مصر بأى حال ، ولن يزول الخطر عنها ، فسيحل محل الجنود الإنجليز جنود دولة من الدول الأوربية الأخرى التى لن تحترم حقوق السلطان ، فى حين أنه لو اتفق السلطان مع إنجلترا فستعترف بحقوقه فى معاهدة رسمية[1] .

على أنه فى خلال شهر واحد تغير الموقف بسرعة كبيرة ، فالرأى العام الإنجليزى قد تحمس للاحتلال ولبقائه ، وازداد فى عدائه لتركيا ، وخاصة حين ثارت مسألة أرمينية ، وأعلنت إنجلترا استياءها من سياسة الباب العالى فيها . ولذا لم يعد الجو صالحاً للاستمرار فى المناقشات بين تركيا وإنجلترا ، فقد غضب السلطان لمهاجمة الصحافة الإنجليزية له ، ويظهر أن روزبرى لم يجد التأييد الكافى من زملائه فى الوزارة الذين كانوا ميالين إلى كسب صداقة فرنسا ، ولو أدى ذلك إلى إغضاب الباب العالى .

ولكن هذا لم يمنع لسلطان بعد أن هدأ روعه قليلا من تقديم مشروع يرضاه هو ، تعترف فيه إنجلترا بسيادة السلطان على مصر ، وتتعهد بأن تطلب من السلطان موافقته قبل زيادة قواتها فى مصر ، ويحل محل ذلك المشروع بعد سنتين اتفاقية تنص على تعيين موعد للجلاء عن مصر . ولكن روزبرى رفض المقترحات العثمانية بشدة جعلت السلطان يفكر فى عرض مسألة مصر من جديد على الدول ، وشجعه على التفكير فى ذلك الخديو الذى كان يزور الأستانة فى ذلك الوقت ، ولكن مساعى ألمانيا صرفت السلطان عن هذا التفكير كلية ، وشكر روزبرى الحكومة الألمانية .

وكان مجىء وزارة روزبرى فى سنة ١٨٩٤ (فى هذه المرة كان روزبرى رئيساً للوزارة) عاملا على تفكير السلطان مرة أخرى فى الوصول إلى تفاهم

---

(١) نفس المصدر . هاتسفلت إلى كاپريفى ، ٥ إبريل ١٨٩٣ .

مع إنجلترا ، غير أن روزبرى لم يكن مستعداً لقبول اقتراح السلطان ، وإن كان قد رد رداً جميلا ، ولكنه بين فى نفس الوقت أهمية مصر لانجلترا ، وأن التفكير فى مسألة الجلاء أصبح أمراً مستحيلا ، فهو لا يرى أن إنجلترا فى البحر الأبيض المتوسط قادرة على مواجهة أسطول دولتين كبيرتين إذا عزمت واحدة منهما على الاعتداء على مصر ، وهو يشك فى مقدرة إيطاليا على مساعدة إنجلترا فى مثل هذه الظروف ، لا سيما وأن حالة إيطاليا الداخلية ربما استدعت ميل إيطاليا نحو فرنسا ، ولذا فإنجلترا لن تستطيع الاعتماد على تعاون الأسطول الايطالى معها ، فى حالة وقوع اعتداء من ناحية فرنسا وروسيا على مصر . ومن ناحية ثالثة هو يخشى الرأى العام المصرى الذى قد يرى فى قبول إنجلترا الدخول فى مفاوضات مع الباب العالى دليلا على ضعف إنجلترا . ولذا فهو يقرر أن من حق إنجلترا أن تكون لها الحرية المطلقة فيما يختص بموضوع الجلاء (١). على أن السلطان سرعان ما شغل عن إنجلترا بإيطاليا ، فأصبح فى قلق دائم من أطماع الايطاليين فى انتزاع أجزاء من السودان ، كما ساءه احتلالهم لكسلا ، ولذا طلب من إنجلترا ألا تنزل عن زيلع إليهم (٢) .

وسئمت إنجلترا فى آخر الأمر كثرة احتجاجات السلطان وملت كثرة مطالبه بشأن مصر ، ورأت أنه لو اتفقت تركيا مع دول الوفاق الثنائى فرنسا وروسيا كان فى ذلك البلاء ، وتزعزع مركز الإنجليز فى الشرق ، فعاد سولسبرى إلى نغمته القديمة إزاء الدولة العثمانية ، وبين أنها :

"A gangarene in the extremity of Europe...the danger exists and will continue. There is a centre of rottenness, from which disease and decay may spread to the althiet portions of the European community."(٣)

وباء وفساد قد يعم خطره الأجزاء المتصلة بها فى أوربا . ودعا إلى تقسيم ممتلكاتها بين الدول العظمى لأن انهيارها قد قرب ميعاده ، وأنه ليس لديه مانع من أن يسيطر الروس على ممتلكاتها البلقانية بل وعلى القسطنطينية ذاتها ،

(١) الوثائق الألمانية هاتسفلت إلى كابريفى ٢٤ أغسطس ١٨٩٤ .

(٢) نفس المصدر ، فون مترنخ Metternich قائم بالأعمال الألمانية فى لندن إلى كابريفى ، ٨ أكتوبر سنة ١٨٩٤.

(٣) خطبة له فى دوفر فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٤ .

نظير تمتع الانجليز بمركز غير منازع فى مصر . وتستطيع إيطاليا أن تذهب إلى طرابلس أو مراكش ، وفرنسا إلى سوريا . وكان الهدف الذى يرمى إليه سولسبرى شغل فرنسا وروسيا وتركيا عن مسألة مركز الإنجليز فى مصر ، بإثارة مسألة بقاء الدولة العثمانية ، فكما يبعث روتنهام إلى المستشار الألمانى الجديد پرنس هوهبلوه « إن إنجلترا ترى نفسها مهددة فى مصر ، تهددها روسيا وفرنسا .... ولذا فهى تبذل جهدها لتحويل الانتباه إلى البلقان وآسيا الصغرى بإثارة مسألة الاصلاحات فى أرمينية وبقية أجزاء الدولة العثمانية » (١) .

على أن آمال سولسبرى فى القضاء على الدولة العثمانية والانفراد بمصر لم تتحقق ، لأن ألمانيا وروسيا كانتا تفهمان أغراض إنجلترا ، ووجدتا أن من مصلحتهما المحافظة على الدولة العثمانية ، فكان كل من پرنس هوهنلوه المستشار الألمانى وپرنس لوبانوف المستشار القيصرى الروسى يريان أن أغراض إنجلترا أنانية صرفة وأن ليس من مصلحة السلام الأوربى تنفيذ مشروع سولسبرى .

على أن إخفاق سولسبرى فى مشروعه لم يقوّ فكرة الجلاء ، فهذه فكرة استبعدها سولسبرى نهائيًا ، واستبعدتها الوزارات التى خلفته . فتصميم الحكومة الانجليزية على استرجاع السودان ، وعودة السودان إلى مصر ، وإعلان الحكم الثنائى فيه ، هذه كلها من شأنها تمسك الانجليز بالبقاء فى مصر ، وخاصة بعدأن تمت الاتفاقية مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، فزالت معارضة فرنسا للاحتلال ، وبعد ذلك بثلاث سنوات زالت نهائيًا معارضة روسيا . وبذلك انتهت مطالبة أوربا بجلاء الانجليز عن مصر .

محمد مصطفى صفوت

---

(١) ١٣ أغسطس ١٨٩٥ .